



جامعة اليرموك  
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية  
قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن

***The Impact of Board of Directors' Characteristics  
on Earnings Management: Evidence from Jordan***

إعداد الطالبة:

مها محمد إبراهيم اغنيم

إشراف:

د. محمود العقاب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

المحاسبة في جامعة اليرموك

2019م

قرار أعضاء لجنة المناقشة

" أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح : دليل من الأردن "

**"The Impact of Board of Directors' Characteristics on Earnings Management: Evidence from Jordan"**

إعداد الطالبة:

مها محمد ابراهيم اغنيم

٢٠١٥٧٣٠٠١٥

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك - إربد- الأردن

وافق عليها

الدكتور محمود محمد العقاب ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ مساعد في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود ..... عضواً

أستاذ دكتور في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتورة سوزان رسمي عبد ..... عضواً

أستاذ مشارك في المحاسبة، العلوم التطبيقية

٢٠١٩/٥/١٥

## تفويض

أنا الطالبة / مها محمد إبراهيم اغنيم، أفوض جامعة اليرموك بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، والجهات المعنية بالأبحاث من مؤسسات وأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الآية القرآنية:

قَالَ اللَّهُ تَبَّ

﴿وَمَا تُوْفِيْقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود: (الآية 88)

## الإهداء

إلى من أرادت لي الأفضل دائماً وأحببتي أكثر من نفسها، إلى من كانت لي الدعم والسند في كل خطوةٍ خطوتها وزرعت فيَّ حب العلم والتعلم، إلى نبع العطاء التي لم تبخل علي يوماً والتي غمرتني بحبها وكرست حياتها كلها لتبني لي مستقبلاً أفضل، إلى من اشتقت لدعائها وتمنيت وجودها معي، إلى شمسي التي وإن غابت ما زالت تنير دربي

### أمي رحمها الله.

إلى من أهداني جهده ووقته وتعب الليالي ليشق لي طريق النجاح

### أبي الغالي.

إلى من أمدني بالأمل والتفاؤل ولم يتردد للحظة عن تقديم يد العون لي

### زوجي الحبيب.

إلى من كانا مصدر الدعم الأول وأنازا لي هذا الطريق بحبهم وتشجيعهم

### أخي مصعب ودارين.

إلى من كانوا دائماً بجانبني رفقاء دربي منذ الصغر، سندي وعوني

### أخوتي الغاليين على قلبي.

إلى صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي، التي لم تتوانى للحظة عن مساعداتي ودعمي

### مها العرمان.

## الشكر والتقدير

بعد إنجاز هذه الرسالة المتواضعة لا يسعني إلى أن أشكر الله على فضله ونعمه التي من علي بها بأن أمدني بالقوة والعزم والصبر وأرشدني لإعداد هذه الرسالة، فالحمد لله حمد الشاكرين، والحمد لله في كل وقتٍ وحين، والحمد لله على كل النعم، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور محمود العقاب لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وعلى وقته وجهده وما قدمه من نصائح وإرشادات ساهمت في إعداد هذه الرسالة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور ترمي راجي الحمود في قسم المحاسبة بجامعة اليرموك والدكتورة سوزان رسمي عبد في قسم المحاسبة بجامعة العلوم التطبيقية، لقبولهم المشاركة في مناقشة هذه الرسالة وتقديم خبراتهم ومعلوماتهم القيمة لإثراء هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لعطائهم وحسن معاملتهم، وأخص بالشكر والثناء الدكتور محمد العزام من قسم المحاسبة بجامعة اليرموك على ما قدمه لي من نصائح وإرشادات زادت من قيمة هذه الرسالة وعلى الجهد الذي بذله لإنجاح التحليل الإحصائي، وأخيراً أشكر كل من وقدم لي يد العون ووقف إلى جانبي برحمتي العلمية وتمنى لي التوفيق والنجاح، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

## الباحثة

## قائمة المحتويات

هـ.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ط.....	قائمة الأشكال
ي.....	الملخص
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2.....	1-1: المقدمة
4.....	2-1: مشكلة الدراسة
4.....	3-1: أسئلة الدراسة
5.....	4-1: أهداف الدراسة
6.....	5-1: أهمية الدراسة
8.....	6-1: محددات الدراسة
9.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
11.....	1-2: المبحث الأول: خصائص مجلس الإدارة
11.....	1-1-2: مفهوم مجلس الإدارة
13.....	2-1-2: مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة
14.....	3-1-2: خصائص مجلس الإدارة
21.....	2-2: المبحث الثاني: إدارة الأرباح
21.....	1-2-2: مفهوم إدارة الأرباح
23.....	2-2-2: حوافز إدارة الأرباح
25.....	3-2-2: إدارة الأرباح من منظور القانون والأخلاق
27.....	4-2-2: استراتيجيات إدارة الأرباح
29.....	5-2-2: طرق إدارة الأرباح
35.....	6-2-2: العلاقة بين مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في ضوء نظرية الوكالة
37.....	3-2: خلاصة الفصل
38.....	الفصل الثالث: الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

39	1-3: الدراسات السابقة
39	3-1-1: الدراسات بالبيئة العربية:
48	3-1-2: الدراسات بالبيئة الأجنبية:
56	3-2: تطوير فرضيات الدراسة
66	الفصل الرابع: منهجية الدراسة
67	4-1: مصادر جمع البيانات
68	4-2: مجتمع وعينة الدراسة
68	4-3: متغيرات الدراسة وطرق قياسها
72	4-4: نموذج الدراسة
74	4-5: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
75	4-6: خلاصة الفصل
76	الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
77	5-1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
80	5-2: اختبار صلاحية البيانات لتحليل الانحدار
81	5-2-2: اختبار التداخل الخطي
83	5-2-3: اختبار تباين الخطأ العشوائي
83	5-2-4: اختبار الارتباط الذاتي
84	5-3: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد
86	5-4: اختبار الفرضيات
91	الفصل السادس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات
92	6-1: النتائج والاستنتاجات
95	6-2: توصيات الدراسة
96	قائمة المراجع
96	أولاً: المراجع باللغة العربية
98	ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية
104	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية



## قائمة الجداول

- جدول (1-3): ملخص الدراسات السابقة ..... 54
- جدول (4 - 2): متغيرات الدراسة وطرق قياسه ..... 71
- جدول (1-5): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ..... 77
- جدول (2-5): مصفوفة الارتباط التبادلية ..... 82
- جدول (3-5): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ..... 84
- جدول (4-5): نتائج اختبار فرضيات الدراسة ..... 90

## قائمة الأشكال

- الشكل (4 - 1): نموذج الدراسة ..... 73

## الملخص

اغنيم، مها محمد، (2019). أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

(بإشراف الدكتور محمود العقاب)

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق الدراسة على جميع الشركات غير المالية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد بلغ حجم العينة (131) شركة خلال الفترة (2015-2017)، حيث تمثلت خصائص مجلس الإدارة بـ (حجم المجلس، استقلالية أعضاء المجلس، الخبرة المالية لأعضاء المجلس، عدد اجتماعات المجلس، العضوية في أكثر من مجلس، ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة)، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات بالاعتماد على نموذج (Roychowdhury, 2006)، كما اشتملت الدراسة على عدة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، حجم شركة التدقيق (Big 4). ولاختبار الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والخبرة المالية لأعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بينما لم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وفيما

يخص المتغيرات الضابطة توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي لحجم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وبشكل خاص التركيز على وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين في المجلس وذوي الخبرة المحاسبية والمالية.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة، إدارة الأرباح، إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بورصة عمان.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

2-1: مشكلة الدراسة

3-1: أسئلة الدراسة

4-1: أهداف الدراسة

5-1: أهمية الدراسة

6-1: محددات الدراسة

## 1-1: المقدمة

حظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام المتزايد بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى في أمريكا، وامتداد هذه الانهيارات إلى العديد من الشركات حول العالم، خصوصاً في أعقاب الأزمة العالمية لعام (2008)، حيث تبين أن أحد أهم أسباب هذه الانهيارات هو تلاعب الإدارة بالحسابات؛ بسبب ضعف الرقابة على سلوك الإدارة، هذا بدوره أثر على ثقة مستخدمي التقارير المالية في الأسواق المالية، الأمر الذي دفع الجهات التنظيمية في الدول المتقدمة إلى سن قانون حوكمة الشركات لإعادة الثقة بالأسواق المالية بشكل عام، وبمهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص (السرطاوي وآخرون، 2013).

ويعد مجلس الإدارة أحد آليات الحوكمة الذي أثبت فعاليته في رفع أداء المؤسسات وتنمية الاقتصاد، حيث يتولى مجلس الإدارة مهمة الربط بين توجهات كل من المساهمين والمديرين، هذا بدوره يؤدي إلى الحد من مشكلة الوكالة (Agency Problem) التي تظهر نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، ويكون ذلك من خلال الرقابة والمتابعة وضمان سير العمليات بالشكل الصحيح ونشر تقارير مالية تعكس واقع عمليات الشركة (زيدان، 2017)، ويمتاز مجلس الإدارة بعدة خصائص تعزز من فاعليته وكفاءته لعل من أهمها استقلالية أعضاء المجلس والتي تعني وجود أعضاء غير تنفيذيين بالشركة؛ لذلك هم بمثابة مراقبين حقيقيين على أداء الإدارة (سليمان، 2006)، ومن الجانب الآخر أصبحت إدارة الأرباح موضوع العديد من الأبحاث الحديثة، باعتبارها واحد من أهم الأسباب الرئيسية فيما حصل من أزمات، فقد شكلت مصدر قلق كبير للجهات التنظيمية، ومستخدمي القوائم المالية، لذلك حظيت باهتمام كبير في الأدبيات المحاسبية (Abu Siam *et al.*, 2014)، وعُرِّفت إدارة الأرباح بأنها: تحريف الأرقام المحاسبية من أجل

إخفاء الحقائق، أو لتغيير المؤشرات في القوائم المالية، أو لجعل متخذ القرار يتخذ قرارات تتماشى مع مصالح الإدارة (السرطاوي وآخرون، 2013). وتحدث إدارة الأرباح عندما يقوم المدراء باستغلال المرونة المعطاة لهم من خلال الحكم الشخصي لاختيار السياسات، والطرق المحاسبية البديلة لإظهار القوائم المالية بطريقة مضللة، تهدف أحياناً إلى تحسين صورة أداء الشركة للحصول على مكافآت أو عقود تعتمد على الأرقام المحاسبية، وأحياناً أخرى إلى تقليل أداؤها عن المستوى الحقيقي بهدف التهرب الضريبي (Healy & Wahlen, 1999; Sundvik, 2017). ويجدر الإشارة هنا أن الإدارة قادرة على ممارسة إدارة الأرباح من خلال أسلوبين هما: إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (Accrual Earnings Management)، وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Real Earnings Management) من أجل إظهار المستوى المطلوب من الأرباح وإخفاء أداء الشركة الحقيقي (Malik, 2015)، لكن أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح ركزت على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وأغفلت الجانب الآخر لممارسة إدارة الأرباح (Nugroho&Eko, 2011; Gonza´lez&Garcí´a-Meca,2014; Fadzilah, 2017).

وفي سياق الأردن أيضاً لم يختلف الوضع كثيراً عما هو عليه في الأدب النظري الذي تناول موضوع الحوكمة وإدارة الأرباح، حيث ركّزت أغلب الدراسات على جانب أساس الاستحقاق مثل دراسات (Abed *et al.*, 2012; Azzoz & Khamees, 2016; Abbadi *et al.*, 2016)، ومن المتوقع أن تختلف نتائج دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية عما هو عليه بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، لذلك جاءت هذه الدراسة لبحث أثر

خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في القطاع غير المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية.

### 2-1: مشكلة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة تبين أنها ركزت على أساس الاستحقاق الذي يعتمد على تحريف الإيرادات والمصاريف، عند تناول العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح وخصوصاً في سياق الدول النامية في حين تم إغفال أسلوب قياس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والذي يعتمد على تغيير هيكل الأنشطة التشغيلية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطي الفجوة في الدراسات السابقة، واستخدام أسلوب أساس الأنشطة الحقيقية في دراسة العلاقة لتقديم أدلة من شأنها بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الدول النامية وتحديدًا بالبيئة الأردنية، أخذاً بعين الاعتبار أثر العوامل الضابطة من حجم الشركة، الرفعة المالية، العائد على الأصول وحجم شركة التدقيق.

كما تبين من الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم خصائص الحوكمة مع إدارة الأرباح وجود اختلاف في النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة فمنها من وجد علاقة إيجابية مثل دراسة (Fadzilah, 2017) ومنها من وجد أثر سلبي مثل دراسة (Chouaibi et al., 2016) ومنهم من لم يجد علاقة تربطها بإدارة الأرباح مثل دراسة (Malik, 2015).

### 3-1: أسئلة الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة يمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. ما هو أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في القطاع غير المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2015 – 2017)؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1.1 ما أثر حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية؟
- 1.2 ما أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية؟
- 1.3 ما أثر تكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية؟
- 1.4 ما أثر الخبرة المالية لمجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية؟
- 1.5 ما أثر العضوية في أكثر من مجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية؟
- 1.6 ما أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة

الحقيقية؟

2. ما هو أثر حجم الشركة والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم شركة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في القطاع غير المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2015 – 2017).

#### 4-1: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على ما يلي:

1. أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في القطاع غير المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2015 – 2017).

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:



- 1.1 أثر حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
  - 1.2 أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
  - 1.3 أثر تكرار اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
  - 1.4 أثر الخبرة المالية لمجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
  - 1.5 أثر العضوية في أكثر من مجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
  - 1.6 أثر ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
2. أثر حجم الشركة والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم شركة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في شركات القطاع غير المالي المساهمة العامة الأردنية خلال (2015 - 2017).

### 1-5: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً من أهم المواضيع المحاسبية المعاصرة، والذي يؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛ لما له من أثر على استقرار اقتصاد الدولة، حيث تصور هذه الدراسة العلاقة ما بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح من ناحية نظرية وتطبيقية، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة على الشكل التالي:

1. تتبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تحتلها إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة في الأدب المحاسبي، حيث اتجهت العديد من دول العالم إلى البحث في الأساليب والدوافع المسببة لممارسة إدارة الأرباح، وأهم الطرق التي تحد من ممارستها، وذلك بعد ما تعرضت العديد من المنظمات حول العالم إلى أزمات عالمية، وركود

اقتصادي أدى إلى انهيار عدد كبير من الشركات، وهذا ما جعل خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح على رأس الدراسات المحاسبية الحديثة.

2. تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على مشكلة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك بسبب خطورتها التي تمتد على المدى البعيد وتؤثر على العديد من الأطراف، كما تستعرض الدراسة أهمية خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة الفعالة، حيث أثبتت العديد من الدراسات فاعلية مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وهناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح (Liu&Tsai, 2015; Chouaibi *et al.*,2016; Alareeni, 2018).

3. تساهم الدراسة في عرض واقع ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والتعرف إلى أي مدى ينعكس ذلك في تقاريرها المالية، حيث يوجد ندرة في الدراسات التي بحثت بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، لذلك حاولت هذه الدراسة إضافة أفكار جديدة للأبحاث المستقبلية للنظر بشكل أعمق في مشكلة إدارة الأرباح، وتقديم توصيات ونصائح بخطر هذه الممارسات على قيمة الشركة في المستقبل.

4. تظنح هذه الدراسة أن توضح للعديد من الجهات مثل: أصحاب المصالح من (مستثمرين، حكومة، مقرضين) والجهات الرقابية والإشرافية من (محللين الماليين ومدققين الحسابات) أبرز الوسائل التي قد تلجأ الشركات الأردنية المساهمة العامة

لممارستها للتلاعب بالأرباح، وهذا بدوره يزيد وعي صانعي القرار وبالتالي تشديد الرقابة على أداء الإدارة.

## 1-6: محددات الدراسة

احتوت هذه الدراسة على عدد من المحددات التي يجب الوقوف عندها، كما يلي:

1. اقتصرت الدراسة على القطاع غير المالي المكون من الشركات الخدمية والصناعية والعقارية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقد تم استثناء القطاع المالي؛ لأنه يمتلك خصائص مختلفة ومعقدة تختلف عن القطاعات الأخرى، كما أن الشركات المالية تمتلك رأس مال عامل وأنظمة قانونية ومحاسبية تختلف عن باقي القطاعات (Klein, 2002; Malik, 2015; Alareeni, 2018)، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسة إلا على القطاع غير المالي.

2. اقتصرت فترة الدراسة على الفترة بين (2015-2017)؛ وذلك بهدف جمع أحدث بيانات متوفرة على موقع بورصة عمان.

3. اقتصرت الدراسة على خصائص مجلس الإدارة كآلية من آليات الحوكمة؛ وذلك لما لمجلس الإدارة من أدوار رقابية مهمة قد أثبتتها العديد من الدراسات السابقة وبالتالي لم يتم التطرق للآليات الأخرى.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للدراسة

2-1: المبحث الأول: خصائص مجلس الإدارة

2-2: المبحث الثاني: إدارة الأرباح وعلاقة خصائص مجلس الإدارة

بإدارة الأرباح.

2-3: خلاصة الفصل

## تمهيد

بعد انهيار العديد من الشركات حول العالم، والتي اتضح فيما بعد أن أحد أهم هذه الأسباب التي كانت تقف خلف هذه الانهيارات هو التلاعب في الحسابات؛ بسبب غياب الرقابة على سلوك الإدارة، هذا ما دفع الجهات التنظيمية لسن قواعد حوكمة الشركات التي تخص كل دولة كل حسب احتياجاته من أجل ضبط سلوك الإدارة والحد من وقوع أزمات مالية (قاسمي وسعود، 2016)، وعُرفت حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي من خلاله توجه وتدار الشركة؛ حيث يعمل هذا النظام على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين". (مركز إيداع الأوراق المالية، 2018).

ويعد الأردن كغيره من دول العالم، فقد تعرضت عدة شركات لحالات إفلاس منها على سبيل المثال لا الحصر إفلاس بنك البتراء عام (1991)؛ مما دفع الجهات التنظيمية في الأردن لسن القوانين والتشريعات التي تعزز حوكمة الشركات، فقد أصدر البنك المركزي الأردني عام (2007) دليل قواعد حوكمة الشركات، وظهرت أيضاً قواعد حوكمة الشركات الصادرة من قبل هيئة الأوراق المالية عام (2008) وذلك لكسب ثقة المساهمين بالتقارير المالية. هذا ويعتمد المستخدمون في اتخاذ قراراتهم على الأرقام المحاسبية المعلنة من قبل الإدارة لذلك تسعى الجهات التنظيمية في الأردن إلى توفير بيئة آمنة لأوراقها المالية المدرجة لحماية حقوق المستثمرين، ومستخدمي هذه التقارير المالية من التضليل الناتج عن ممارسة الشركات لإدارة الأرباح (Alzoubi, 2012).

وتبحث هذه الدراسة أكثر في أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في القطاع غير المالي من الشركات المساهمة العامة في الأردن، ويتناول هذا الفصل الإطار النظري المتعلق بموضوع خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

## 2-1: المبحث الأول: خصائص مجلس الإدارة

كانت الشركات المساهمة العامة في بدايات ظهورها ترجع في جميع قراراتها إلى المساهمين، باعتبارهم أعلى سلطة، وهم الجهة الوحيدة المخولة بالرقابة على أداء الشركة وتسيير أعمالها، أما مجلس الإدارة فكان يلعب دوراً ثانوياً مكملاً في ذلك الوقت. لكن مع بدايات القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات التي نادى بضرورة فصل إدارة الشركة عن مجلس الإدارة، واعتبر مجلس الإدارة ممثلاً عن المساهمين، وبذلك أصبح يلعب مجلس الإدارة دور جهة الرقابة المسؤولة عن تسيير أعمال الشركة على أحسن وجه، ويعد أحد أهم آليات الحوكمة الفعالة فهو بمثابة خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين الذي يحول دون استغلال الإدارة لسلطاتها لممارسة أي سلوكيات انتهائية بالخفاء (قاسمي وسعود، 2016).

### 2-1-1: مفهوم مجلس الإدارة

وُجدت عدة تعريفات لمجلس الإدارة، ففي قانون الشركات الأردني تم تعريفه على أنه: الأشخاص المنتخبين عن طريق الاقتراع السري من خلال التصويت النسبي من قبل المساهمين لينوبوا عنهم، ويكون عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكونها، هذا وقد عرفه (قاسمي وسعود، 2016، ص235) بأنه: "عبارة عن هيئة تمثيلية عن أصحاب الأموال في المؤسسات وذلك لحماية حقوقهم وضمنان تشغيل أموالهم بما يعود عليهم بتعظيم الفوائد"، وعُرف أيضاً على أنه: "مجموعة من الأعضاء يقومون بعملية الرقابة على أداء الإدارة نيابةً عن المساهمين للتأكد من

تحقيق الأهداف التي وضعها المساهمين مسبقاً" (زيدان، 2017، ص 183). ويتكون مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين؛ فالأعضاء التنفيذيين ( Executive Directors) هم أعضاء توكل لهم مهمة الإشراف على الأعمال اليومية داخل الشركة، وهم على معرفة كاملة بطبيعة عمل الشركة ويمتاز هؤلاء بمهارات وقدرات عالية ويعملون في الشركة بدوام كامل، أما الأعضاء غير التنفيذيين ( Non-Executive Directors) هم أعضاء من خارج الشركة قد يكونوا مستقلين أو غير مستقلين مهمتهم الرقابة على قرارات الأعضاء التنفيذيين؛ لمساعدتهم باتخاذ قرارات رشيدة، كما أنهم يقدمون خبرات ومعلومات خارجية تمتاز بالموضوعية، وأخيراً الأعضاء المستقلين ( Independent Directors) وهم الأعضاء الذين لا تربطهم أي علاقة مباشرة في الشركة أو مع أي أحد من أطرافها، حيث يكونوا مستقلين في حكمهم وقراراتهم، ويجب أن تتوفر مجموعة من الميزات في مجلس الإدارة لضمان فاعليته وكفاءته، فيجب أن يمتاز بإشراف مستقل، ويكون ذلك من خلال وجود أعضاء مستقلين وأن تكون لديه القدرة على المنافسة، ويقصد هنا منافسة أعضاء المجلس فيما بينهم واستبدال الأعضاء غير الفعالين وأن يكون قادر على وضع الاستراتيجيات للشركة التي تقودها نحو النجاح والنمو (سليمان، 2006). وتتبع من مجلس الإدارة مجموعة من اللجان يتم تشكيلها حسب حاجة الشركة بهدف زيادة فاعلية مجلس الإدارة وتعزيز الحوكمة ومن هذه اللجان لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والتعيينات (بن درويش، 2007).

## 2-1-2 مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة العديد من المهام لتحقيق أعظم وأهم هدف لشركة وهو تعظيم أرباح المساهمين وضمان نجاح وسير أعمال الشركة في المدى الطويل. ويمكن إيضاح مسؤوليات مجلس الإدارة حسب دليل قواعد حوكمة الشركات الأردني كما يلي (مركز إيداع الأوراق المالية، 2018):

1. وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تعود على الشركة بالنجاح وتحقيق الأهداف.
2. إعداد ومراجعة التقارير المالية والموازنات السنوية ونشر بيانات الشركة خلال العام المالي ونهايته، والتأكد من تطبيق متطلبات الإفصاح حسب ما جاء في بورصة عمان.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المساواة في التعامل مع المساهمين خصوصاً المساهمين الأجانب والأقلية، كما يجب تجنب المعاملات التي قد تتسبب في تعارض المصالح.
4. متابعة مدى التزام الشركة بتطبيق اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة، ومتابعة مدى التزامها بإرشادات قواعد الحوكمة والعمل على معالجة أي تجاوزات ان وجدت.
5. بناء أنظمة داخلية تمكن الإدارة من تنظيم الأمور المالية والإدارية كأنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من سير عمليات الشركة ضمن الأنظمة والقوانين المفروضة من الجهات الرقابية، ووفق الخطط والسياسات التي تم وضعها من قبل المجلس.
6. إيضاح السياسات التي تتبعها الشركة مثل سياسة إدارة المخاطر وسياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة.
7. تعيين المدير العام للشركة، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات المدراء التنفيذيين، وتعيين الأعضاء الجدد للمجلس، واختيار أعضاء اللجان التابعة له.



8. تقييم أداء المدير العام وأداء الشركة ككل، واعتماد أسلوب المكافآت الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

9. تنظيم العلاقة ما بين الشركة وأصحاب المصالح لضمان حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم للحفاظ على علاقات جيدة معهم.

10. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات الداخلية للشركة التي من الممكن أن تستغل لصالح منافسين الشركة.

11. بيان سياسة التفويض المتبعة في الشركة وتحديد الأشخاص المفوضين والصلاحيات المعطى لهم.

### 2-1-3: خصائص مجلس الإدارة

ازدادت حالات ممارسة إدارة الأرباح في الآونة الأخيرة؛ مما جعل لمجلس دوراً مهماً؛ لكونه الجهة المخولة بمراقبة الأعمال وإدارتها في الشركة، وهو المسؤول الأول عن حسن أداء الشركة، ويمتاز مجلس الإدارة بالعديد من الخصائص التي يجب أن يتحلى بها حتى تزيد من فاعليته، وهناك العديد من الدراسات المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة مثل دراسة (Johl *et al.* (2015) والتي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء في عينة مكونة من (700) شركة مساهمة عامة في ماليزيا خلال عام (2009)، وتوصلت الدراسة أن بعض خصائص مجلس الإدارة أثرت بشكل إيجابي على أداء الشركة، وبعضها لم يكن لديه أي أثر، وهناك دراسة (Kamila & Laksmi, 2018) التي بحثت في أثر الحوكمة الجيدة وإدارة الأرباح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتناولت الدراسة مجموعة من خصائص مجلس الإدارة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ما بين بعض خصائص الحوكمة والإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية بينما لم تعثر هذه الدراسة على علاقة بين إدارة الأرباح والمسؤولية الاجتماعية، وهناك أيضاً دراسة (Kantudu & Samaila, 2015) حيث بحثت هذه الدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية واستهدفت تلك الدراسة شركات تسويق النفط المدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة (2000-2011) وأكدت على أهمية خصائص مجلس الإدارة في ضبط جودة التقارير المالية، وقد اتضح بعد مراجعة أدبيات الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح أن هناك اختلاف في الخصائص التي تم الاعتماد عليها للتعبير عن خصائص مجلس الإدارة، لكن أغلب الدراسات تناولت حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس وازدواجية منصب المدير التنفيذي كما في الدراسات التالية: (Nugroho & Eko,2011; Malik, 2015; Fadzilah, 2017) وفيما يلي بعض من أهم خصائص مجلس الإدارة التي تناولتها الدراسات السابقة:

#### 2-1-3-1 حجم مجلس الإدارة (Board Size):

تباينت الآراء حول أثر حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، فظهرت وجهتي نظر مختلفتين فمن جهة دراسة (Cheng, 2008) بينت أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة قلت فاعلية التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة وازدادت الحاجة لمزيد من الوقت والجهد للتواصل فيما بينهم وهذا بدوره يضعف من أداء وفاعلية المجلس، أما دراسة (Kelin, 2002) فقد بينت أن مجالس الإدارة الكبيرة أكثر فاعلية؛ لأن لديهم القدرة على التخفيف من ضغط العمل وذلك لقدرتهم على توزيع المهام على الأعضاء المختلفين، بالإضافة إلى أن المجالس الكبيرة تحتوي على خبرة أكبر، ووجهات نظر متنوعة، ويعد مجلس الإدارة الكبير أكثر نفوذاً واستقلالية على عكس المجالس

الصغيرة التي تسيطر عليها العائلة المالكة الأمر الذي قد يساعد على التقليل من حدوث إدارة الأرباح، وعلى النقيض في دراسة (Xie *et al.*, 2003) بينت أن احتمالية حدوث إدارة الأرباح تصبح أكبر في الشركات ذات المجالس الكبيرة، كما وأوضحت الدراسة أن مجلس الإدارة الذي يتراوح عدد أعضائه ما بين أربعة إلى ست أعضاء يكون التواصل فيما بينهم فعال أكثر؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية في الوقت المناسب.

نستنتج من وجهات النظر السابقة أن المجالس الكبيرة قد تكون فاعليتها أكبر بالرقابة على سلوك الإدارة للحد من تصرفاتها الانتهازية ولكن قد تكون المجالس الصغيرة أفضل في عملية اتخاذ القرارات؛ وذلك لسهولة التواصل فيما بين الأعضاء، وحسب دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية فقد ترك للشركات المساهمة العامة حرية تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة كل حسب حاجة نظامه، لكن يجب ألا يقل عدد الأعضاء عن خمسة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً.

#### 2-3-1-2 استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (Board Independence):

استناداً إلى نظرية الوكالة فقد أكد (Fama & Jensen, 1983) على ضرورة وجود أعضاء مستقلين للحد من تعارض المصالح ما بين الإدارة والمساهمين، والأعضاء المستقلين هم عبارة عن أعضاء غير تنفيذيين (Non- Executive Directors) مهمتهم الرقابة على القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من صحة القرارات، ويفترض أن يوجد توازن بين عدد الأعضاء المستقلين وغير المستقلين، كي لا تحدث السيطرة لأي طرف منهم على عملية اتخاذ القرارات، فإن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يعد من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات التي تعزز من الفكر المستقل للمجلس (سليمان، 2006).

وجاء في قواعد حوكمة الشركات الأردنية وجوب وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وقد حددت نسبة الأعضاء المستقلين بأنه على الأقل ثلث أعضاء المجلس يجب أن يكون مستقلين، وهناك عدد من الدراسات التي درست أثر نسبة الأعضاء المستقلين على الأداء المالي وثروة المساهمين مثل دراسة (Rhoades *et al.*, 2000) التي وجدت علاقة إيجابية ما بين استقلال الأعضاء وأداء الشركة بالإضافة إلى دراسة (Helland & Sykuta, 2005) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الأعضاء المستقلين ومصلحة المساهمين فكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين أصبحت الرقابة على الإدارة أكبر مما يعني الحفاظ وتعزيز ثروة المساهمين.

#### 2-1-3-3 الخبرة المالية لأعضاء المجلس (Board Financial Expertise):

أكد دليل قواعد حوكمة الشركات الأردني على ضرورة أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ولديه معرفة وخبرة كافية بالأمر المالية والإدارية؛ ليتسنى له القدرة على انجاز المهام الموكلة إليه، وعلى وجه التحديد فإن المعرفة المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة تمكنهم من الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية؛ مما يساعد في الحد من التلاعب وإظهار معلومات أكثر شفافية (Abu Siam *et al.*, 2014). ولوحظ في دراسة (Xie *et al.*, 2003) أن نسبة حدوث إدارة الأرباح في شركات تدار من قبل مجالس إدارة يمتاز أعضاؤها بخبرات مالية وإدارية قليلة جداً، وأشارت دراستهم أيضاً إلى أن تنوع المعرفة والخبرات تزيد من فاعلية مجلس الإدارة في السيطرة على إدارة الأرباح.

وعلى الصعيد الآخر أوضحت دراسة (Qi *et al.*, 2017) أن أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين الذين يملكون خبرة مالية كان انخراطهم في إدارة الأرباح أكبر من الأعضاء الذين لا يملكون

خبرة مالية، مما يعني أن أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون خبرة مالية كانوا يستغلون الخبرة والمعرفة المالية لإيجاد طرق تمكنهم من التلاعب والخداع أكثر ممن لا يملكون خبرة، وتعليقاً على ما سبق نستنتج أن المعرفة والخبرة المالية قد تكون سلاح ذو حدين.

2-1-3-4 عدد اجتماعات المجلس (Number of Board Meeting):

يعد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أيضاً واحداً من أهم خصائص المجلس والتي تشير إلى نشاط وفعالية المجلس، ويختلف تكرار الاجتماعات من شركة لأخرى حيث يعتمد ذلك على حجم تعقيد عمليات الشركة. غير أن قواعد حوكمة الشركات الأردنية ألزمت الشركات بألا يقل عدد الاجتماعات فيها عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، أي بمعدل اجتماع واحد كل شهرين على أن يتم الإفصاح عن عدد الاجتماعات الفعلية التي قامت بها الشركة خلال العام، وتمكن الاجتماعات المنتظمة مجلس الإدارة من القيام بواجباته بما يخدم مصلحة المساهمين، وذلك لأن المجلس سوف يجد الوقت الكافي خلال هذه الاجتماعات المتكررة لرصد ممارسات إدارة الأرباح أما مجالس الإدارة التي لا تجتمع إلا قليلاً قد لا يتوفر لديهم الوقت الكافي للنظر في قضايا معقدة مثل إدارة الأرباح بل سيكون جل تركيزهم مقتصرًا على مناقشة وتوقيع خطط الإدارة.

(Alzoubi, 2012).

وقد بينت دراسة (González & García-Meca, 2014) أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة زادت الجهود المبذولة من قبل المجلس للمشاركة بمهامه وأنشطته من رقابة ومتابعة وإشراف على سير أعمال الشركة وهذا بدوره يضمن للمساهمين وأصحاب المصالح جودة التقارير والمعلومات المالية وخلوها من التلاعب. لكن هناك بعض الدراسات التي تناولت الجانب الآخر

لتكرار الاجتماعات مثل دراسة (Evans *et al.* 2002) التي أوضحت أن تكرار الاجتماعات يستهلك جزءاً من وقت الإدارة، ويعمل على زيادة نفقات مجلس الإدارة وذلك بسبب حاجتهم إلى رسوم اجتماعات ونفقات سفر في بعض الأحيان الأمر الذي يعد استخداماً لموارد الشركة في أنشطة قد تكون ذات إنتاجية قليلة مما يؤثر على فاعلية المنشأة. وتعزي هذه الدراسة اختلاف تلك النتائج على جدية وكفاءة مجلس الإدارة في ترتيب الأولويات وتحديد أهم الأمور التي يتم مناقشتها في اجتماعات مجلس الإدارة.

## 2-1-3-5 العضوية في أكثر من مجلس (Multiple Directorships):

أجازت قواعد حوكمة الشركات الأردنية لأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا أعضاء في هيئات ومجالس إدارة لشركات مختلفة، لكن شريطة أن يتم الإفصاح عن هذه العضويات وأن لا تتجاوز عضويتهم خمس شركات، وأشارت الدراسات السابقة الى نتائج مختلفة بهذا الخصوص؛ فمن الأمثلة على ذلك دراسة (Fama & Jensen, 1983) التي بينت أن تواجد الأعضاء في مجالس مختلفة سيمكنهم من تحسين مهارتهم والمحافظة على سمعة جيدة وذلك بسبب الخبرة الأكبر التي سوف يحصلون عليها من خلال تعاملهم مع قضايا أكثر، كذلك سيتمكن هؤلاء الأعضاء من تبادل المعلومات مع أطراف مختلفة؛ مما يبقيهم على إطلاع على كل ما هو جديد بالتالي سيزيد من فرصة المجلس بالحصول على نصائح وتوجيهات من هؤلاء الأعضاء تعود عليهم بالفائدة. وعلى النقيض بينت دراسة (Jirapron *et al.*, 2009) أن الأعضاء الذين يشغلون عضويات في مجالس مختلفة يزداد عليهم ضغط العمل؛ مما يدفعهم لتغيب عن حضور الكثير من الاجتماعات، وهذا بدوره سيخفض من فاعلية الرقابة على أعمال الإدارة مترتباً على

ذلك انخفاض في الأداء وجودة التقارير المالية. هذا وقد أشارت دراسة ( Fich & Shivdasani, 2006) أنه لاعتبار العضو مشغولاً يجب أن يشغل ثلاث عضويات فأكثر في مجالس إدارة مختلفة، كما توصلوا في دراستهم أنه عادةً ما يقوم لأعضاء الخارجيين الذي يملكون ثلاث عضويات فأكثر على ترك المجلس خصوصاً إذا كان أداء الشركة ضعيف أكثر من الأعضاء المستقلين الآخرين.

#### 2-1-3-6 نسبة ملكية مجلس الإدارة (Board Ownership):

وهي ملكية أعضاء مجلس الإدارة لجزء من أسهم الشركة، حيث تعتبر ملكية الإدارة للأسهم من آليات الحوكمة الجيدة للشركة، وبما أن المساهمين حريصين على منع تضارب المصالح فيما بينهم وبين الإدارة، الأمر الذي يجعلهم يبحثون عن وسيلة لضمان سير المدراء وفق رغباتهم وذلك يكون من خلال تحفيزهم وجعلهم يمتلكون نسبة من أسهم الشركة، وبهذا يصبح المدراء ملاكاً أهدافهم مطابقة لأهداف المساهمين (Nugroho & Eko, 2011). ويمكن أن تعد ملكية المجلس للأسهم من أنجح وسائل الرقابة الداخلية فكون أعضاء المجلس شركاء للمساهمين سيزيد ذلك من رغبتهم في نجاح الشركة، وزيادة الأرباح والحد من التلاعب بالأرباح وتقليل الأخطاء (Gulzar & Wang, 2011)، إضافةً إلى ذلك فإن تملك أعضاء المجلس غير تنفيذيين للأسهم يجعلهم مرتبطين بشكل أكبر بالشركة الأمر الذي سيدفعهم لبذل المزيد من الوقت والجهد في مراقبة الإدارة (Kao & Chen, 2004)، ويمكن أن نستنتج أن ملكية أعضاء المجلس تزيد من فاعلية الرقابة وتحسن من أداء الشركة، ولكن قد تتسبب ملكية أعضاء المجلس لعدد كبير من أسهم الشركة إلى أثر غير مرغوب به يؤثر بشكل عكسي على جودة التقارير والمعلومات

المحاسبية وذلك لأن الأعضاء أصبحوا يمتلكون سلطة الإدارة المالكة مما يجعلهم قادرين على الاستحواذ على موارد الشركة وبالتالي استغلال هذه الموارد بما يتماشى مع رغباتهم متجاهلين أهداف المساهمين الآخرين (Foolafdi, 2012).

## 2-2: المبحث الثاني: إدارة الأرباح

تسعى دائماً الإدارة لإظهار وضع الشركة المالي بأفضل حال وتحاول جاهدة الحفاظ على سمعتها مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى اللجوء لسلوك انتهازي إما زيادة في أرباح الشركة بهدف الحصول على مكافآت الإدارة أو تخفيضاً للأرباح لغايات التهرب الضريبي، ويسمى مثل هذا السلوك بإدارة الأرباح (Earnings management) وتعد إدارة الأرباح سياسة غير معلنة تتبعها الإدارة من أجل تحقيق أهداف معينة تخدم مصالحهم ويكون ذلك من خلال الاختيار بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح.

### 2-2-1: مفهوم إدارة الأرباح

تعود بداية ظهور الجدل حول إدارة الأرباح إلى الثمانينات من القرن الماضي عندما شهدت الشركات حالة من الركود الاقتصادي فأصبحت الإدارة بحاجة لإظهار أرباحاً لم تكن موجودة، الأمر الذي جعلها تستغل الثغرات والمرونة في القوانين المحاسبية لخلق أرباح وهمية، لكن مثل هذه الشركات لم تدم طويلاً لأنها تعرضت للانهايار بسبب الإفلاس، وقد أطلق على إدارة الأرباح ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية؛ وذلك لأن مثل هذه الممارسات لا تتبع قواعد وقوانين إنما هي نابعة من إبداع الإدارة من خلال قيامها بإعادة ترتيب الحقائق التي لديها لإظهار قوائم مالية تتفق مع غاياتها (طالب ولفته، 2017).



هذا وحصل موضوع إدارة الأرباح على اهتمام الباحثين، حيث ظهرت العديد من التعريفات ومن أبرزها ما جاء به (Healy & Wahlen, 1999, p: 368) حيث عرفها على أنها: " استخدام المدراء للحكم الشخصي في عملية إعداد التقارير المالية وفي هيكله المعاملات وذلك لتضليل أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الضعيف للمنشأة، أو التأثير على النتائج التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها" وعرّفها (Schipper, 1989, p: 92) بأنها: " التدخل الهادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية، لتحقيق مكاسب خاصة"، هذا وعرّفها (Partha, 2003, p: 1) على أنها: "التحريف المتعمد للأرباح وهذا يؤدي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يقوم المدراء باتخاذ قرارات غير مبنية على أسباب استراتيجية إنما فقط لمجرد تعديل الأرباح".

وعرّفها (السرطاوي وآخرون، 2013) على أنها تشويه للأرقام المحاسبية، لإظهار قيم وحقائق تختلف عن الواقع، أو لتغيير المؤشرات في القوائم المالية، أو لجعل متخذ القرار يتخذ قرارات تمت دراستها سابقاً تخدم رغبة الإدارة. وبالرغم من تواجد العديد من التعريفات لكنه يلاحظ وجود إجماع على أن إدارة الأرباح تعمل على تغيير الوضع الحقيقي لأداء الشركة، ويمكن للباحثة تعريف إدارة الأرباح على أنها: قيام الإدارة باستخدام خبراتها لاستغلال المرونة المتاحة لها في المبادئ المحاسبية لإحداث تغيير على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، وقد يكون هذا التغيير إما بزيادة الأرباح أو تخفيضها الأرباح حسب الهدف الذي تسعى الإدارة لتحقيقه من خلال هذا التلاعب.

## 2-2-2: حوافز إدارة الأرباح

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الإدارة للتلاعب بالأرباح فقد تكون دوافع ذاتية خاصة بالإدارة أو دوافع عامة تتعلق بالتأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وقد قام (Healy & Wahlen, 1999) بتقسيم هذه الحوافز كما يلي:

### 1. حوافز السوق المالي (Capital Market Incentive):

تتأثر أسعار الأسهم بالمعلومات المالية المعلن عنها، وتعتمد كفاءة السوق على مدى صحة هذه المعلومات المتدفقة للسوق المالي فعندما تكون المعلومات غير صحيحة سيتم تقييم الأوراق المالية بشكل غير صحيح، لذلك يستغل المدراء خبراتهم للتلاعب بالمعلومات المالية من أجل التأثير على قرارات المستثمرين بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية (Xie et al., 2003) ، كما أكد (Graham et al., 2005) أن المدراء يسعون إلى تحقيق الأرباح المستهدفة باستخدام إدارة الأرباح لزيادة أو الحفاظ على أسعار الأسهم أو لتحسين سمعة الإدارة أو لضمان نمو الشركة.

وأكدت الأدبيات السابقة أن المدراء بالعادة يقومون بتضخيم الأرباح قبل فترة إصدار الأسهم؛ لتحسين توقعات المستثمرين بشأن الأداء في المستقبل، وكنتيجة لذلك تبين أن الشركات التي لجأت لتضخيم الأرباح قد عانت من أداء ضعيف في عائدات الأسهم لثلاث سنوات لاحقة (Xie et al., 2003).

وأوضح (Baderscher, 2011) أنه كل ما زادت قيمة أسهم الشركة زاد الدافع لدى المدراء للحفاظ على هذا المستوى؛ مما يجعلهم ينخرطون في إدارة الأرباح أكثر، وغالباً ما يسعى المدراء إلى مطابقة توقعات السوق أو الحصول على نتائج أفضل مما توقع السوق، وذلك من

خلال نشر معلومات في جزء الإفصاح الاختياري تنذر بأن الوضع قد يصبح أسوأ، مما يؤدي إلى تخفيض توقعات السوق، ثم تعمل الإدارة على التلاعب بالأرباح لزيادتها وتحقيق حقائق جيدة تهزم توقعات السوق (Beat Market Expectation)؛ وذلك لكسب ثقة المساهمين وجذب مساهمين جدد (Subramanyam & Wild, 2009).

## 2. حوافز تعاقدية (Contractual Incentives):

تعد الأرقام المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية مرجعاً مهماً، تعتمد عليها الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، عند إبرام أي عقد أو صفقة؛ مما قد يشكل دافعاً لدى الإدارة لتلاعب بهذه الأرقام للحصول على مثل هذه العقود (Healy & Wahlen, 1999). وقد ركزت الدراسات السابقة على نوعين من التعاقدات أولاً: التعاقدات المتعلقة بالاقتراض (Debt covenant)، وتنشأ هذه العقود جراء اقتراض الشركة للأموال من أطراف مختلفة، والتي عادة ما تفرض شروطاً مقيدة على الشركة لضمان استرجاع أموالهم مثل وجود غرامات في حال التأخر عن التسديد أو جود كفيل، غير إنه في بعض الأحيان تتعرض الشركة لظروف اقتصادية تؤدي بها إلى الخروج عن الشروط التي تم الاتفاق عليها، الأمر الذي يدفع الإدارة نحو التلاعب بالقوائم المفصح عنها لإظهار النسب المتفق عليها تجنباً للغرامات المترتبة على نقض العقد (Habbash & Alghamdi, 2015).

ثانياً: التعاقدات المتعلقة بتعويضات الإدارة، وتشكل التعويضات حافزاً قوياً لدى الإدارة للتلاعب بالأرباح، فغالباً يتم تقييم أداء الإدارة بقدرتها على تحقيق الأرباح، فإن كان أداؤها بالمستوى المحدد تحصل على تعويضات، وفي العديد من الشركات يتم تعويض المدراء بشكل مباشر من خلال زيادة رواتبهم، وتقديم المكافآت لهم، أو بشكل غير مباشر من خلال الترقيات

المستقبلية والسمعة الجيدة والأمان الوظيفي؛ مما قد يولد رغبة لدى الإدارة لاستخدام تقديراتها لزيادة الأرباح وتحقيق مصلحتها الخاصة ونيل الحوافز المادية (Xie *et al.*, 2003).

### 3. الحوافز التنظيمية (Regulatory Incentives):

تفرض العديد من الجهات الرقابية والتنظيمية مجموعة من القوانين والتشريعات تلزم الشركات باتباعها، ومنها قوانين الضريبة ومكافحة الاحتكار، فمثلاً تشكل التغيرات في معدلات الضرائب حافزاً قوياً لدى الشركات لإدارة الأرباح، فقد تقوم الإدارة بتحويل الدخل من الفترات ذات معدل ضريبة دخل مرتفع إلى الفترات ذات معدل منخفض؛ وذلك لتخفيض العبء الضريبي (Sundvik, 2017).

وتعد تقلبات الأرباح ذات دلالة بالنسبة للجهات التنظيمية، ففي حالة زيادة الأرباح بشكل كبير قد يشير ذلك إلى وجود احتكار، أما في حال انخفاض الأرباح بشكل كبير فهذا مؤشر على تعثر الشركة، وفي كلا الحالتين تلجأ الإدارة لممارسة إدارة الأرباح لتجنب تدخل الجهات التنظيمية (Bartove *et al.*, 2002).

### 2-2-3: إدارة الأرباح من منظور القانون والأخلاق

لا يمكن اعتبار إدارة الأرباح أمراً مخالفاً للقوانين؛ لأنها تستخدم المرونة الممنوحة لها من قبل المعايير المحاسبية لعرض نتائج مالية بطريقة تتماشى مع مصالحها، بالرغم من أن الإدارة قد تقوم باتخاذ قرارات لها تأثير على الدخل، كتأجيل الاعتراف بأحداث، أو استثمارات تتعلق بالفترة الحالية، أو قرارات لها تأثير دفتري مثل تغيير السياسات المحاسبية، غير أن جميع هذه القرارات مشروعة؛ وذلك لأنها ضمن القواعد القانونية، والمعايير المحاسبية، ولم تتجاوز حدود سلطتها (الفار، 2011).

وعلى الصعيد الأخلاقي فقد اختلفت الدراسات فيما إذا كانت إدارة الأرباح مبررة أخلاقياً أم لا، وقد فسرت دراسة (Alzoabi, 2012) هذا الاختلاف بأن إدارة الأرباح تتمركز حول نية الإدارة، وهو أمر يصعب تحديده، فقد تعد إدارة الأرباح أمراً جيداً عندما تحاول الإدارة استغلالها بطريقة مناسبة تضيف قيمة للمساهمين، فمثلاً قد تلجأ الإدارة للتلاعب بالأرباح رغبة منها في الحفاظ على أداء مالي مستقر للشركة، نظراً لدوره في زيادة قيمة المساهمين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اتخاذ قرارات ضمن حدود ما تسمح به المعايير مثل بيع الأصول الزائدة لتحقيق أرباح مرتفعة نهاية العام (Elias, 2004).

ومن الممكن أن تمتلك الإدارة معلومات داخلية كافية تنذر عن تدفقات نقدية مستقبلية؛ مما يشكل حافزاً لديها لاستغلال المرونة لاختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى تلك التدفقات النقدية المستقبلية (Akileng, 2014). بينما يكون في كثير من الأحيان هدف الإدارة الأساسي هو تضليل مستخدمي القوائم المالية عن وضع الشركة الحقيقي، لتحقيق دوافع خاصة بالإدارة (Akileng, 2014).

وأشارت دراسة (Abdul Rahman & Ali, 2006) إلى أن تنفيذ إدارة الأرباح بشكل لا يخالف المعايير المحاسبية ربما ينتج عنه معلومات غير دقيقة عن الشركة، قد يترتب عليها قرارات غير صحيحة، بالإضافة إلى ذلك فدائماً ما تكون ممارسة إدارة الأرباح بالخفاء، أي لا يوجد أي إفصاحات عن قيمة الأرباح التي تم إدارتها أو عن الأسلوب المستخدم، وهذا ما يجعل إدارة الأرباح تندرج تحت ممارسات التضليل والخداع الأمر الذي يجعلها غير مبررة أخلاقياً (Stanga & Kelton, 2007).

## 2-2-4: استراتيجيات إدارة الأرباح

يلجأ المدراء للدمج ما بين استراتيجيات إدارة الأرباح لضمان تحقيق الأرباح على المدى الطويل

(Subramanyam & Wild, 2009) ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- اختيار الأسلوب المحاسبي (Accounting Method Choice):

تتيح المعايير المحاسبية للإدارة الاختيار من بين طرق المعالجة المحاسبية، بما يخدم ثروة الملاك ويعظمها، وتعتمد جودة التقارير المالية على الأسلوب المحاسبي الذي تختاره الإدارة لمعالجة عملياتها، وتقديرات الإدارة الشخصية لتطبيق أفضل البدائل المختارة (ALzoubi, 2012)، وتكمن الخطورة في أن اختيار الأسلوب المحاسبي له أثر جوهري على الأرباح المعلنة (Sun & Ruth, 2010)، فقد أوضحت دراسة (Watts & Zimmerman, 1978) أن المدراء دائماً يفضلون اختيار السياسات المحاسبية التي تساعدهم على تخفيض الضرائب، والتكاليف المدفوعة وزيادة الأرباح، وقد أكدت دراستهم أيضاً على أن المدراء دائماً يلجؤون لاختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على تعظيم ثروتهم الخاصة، كما أشارت دراستهم أيضاً إلى أن وجود الحافز لدى الإدارة كحافز المكافآت يؤثر على قراراتهم في اختيار الطرق المحاسبية من جرد، واستهلاك ومعالجة ضريبة الاستثمار.

- تمهيد الدخل (Income Smoothing):

وهو عبارة عن مجموعة إجراءات تقوم بها الإدارة لتخفيض التقلبات في الدخل المسجل بالتقارير المالية، خلال الفترة المحاسبية وقد تكون هذه التقلبات ناتجة من طبيعة عمل

الشركة، أو من تدخل الإدارة بشكل متعمد ضمن حدود ما تسمح به المعايير المحاسبية (الفار، 2011).

يوضح التعريف السابق الهدف الأساسي من تمهيد الدخل وهو الحد من تقلبات الأرباح وإنتاج أرباح مستقرة النمو، وتكمن الصعوبة في الكشف عمّا إذا كانت التقلبات بالأرباح طبيعية أو ناجمة من تدخل الإدارة، ففي بعض الأحيان تكون تقلبات الأرباح قليلة وذلك بسبب طبيعة المنتج (Sun & Ruth, 2010)، وتعتمد آلية تمهيد الدخل على عدم الاعتراف بجزء من الأرباح في السنوات التي يكون بها أداء الشركة جيد، لتضيف هذا الجزء لسنوات تكون بها الأرباح غير جيدة، وبهذا تكون قد حافظت الشركة على مستوى ثابت من الأرباح على مدى السنين (Subramanyam & wild, 2009)، ويساعد تمهيد الدخل على التنبؤ في تقلبات الأرباح وتنبؤ بأسعار الأسهم، لكن حسب ما أوضح (GAAP) فإن تمهيد الدخل يعرض الإدارة لفقدان الثقة والنزاهة في إعداد التقارير المالية (Goel & Thakor, 2003).

#### - زيادة خسائر السنة (Big Bath Charges):

هي سياسة تقوم الإدارة فيها على اختيار السنة التي تحمل أداءً سيئاً، وتُحمل تلك السنة بجميع الخسائر، وعادةً ما يتم اختيار السنة التي تكون فيها الخسارة كبيرة، وخصوصاً في فترات الركود الاقتصادي، عندما تسجل الشركات الأخرى أداءً ضعيفاً، أو خلال فترة الأحداث غير الاعتيادية التي تحمل مصاريف غير متكررة مثل تغيير الإدارة أو في حالات دمج الشركات، أو إعادة الهيكلة (Subramanyam & Wild, 2009).

ونظراً لأن الكثير من هذه النفقات تعتمد على تقديرات الإدارة، فمن الأفضل أن تقوم الإدارة بتقديرها بأعلى ما يمكن، وذلك لتفادي أي خسائر مفاجئة تؤثر على الأرباح في المستقبل،

فتقنية (Big Bath) تستند على فرض أنه في حال حدوث خسارة يفضل أن تبلغ عنها كاملةً دفعة واحدة للتخلص منها (الفار، 2011).

## 2-2-5: طرق إدارة الأرباح

صنفت إدارة الأرباح بحسب الأسلوب الذي تتبعه الإدارة إلى ما يلي:

### 1- إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (Accrual Earnings Management):

يعد أساس الاستحقاق واحداً من أهم المبادئ المحاسبية الذي يُعتمد عليه بشكلٍ أساسي في إعداد القوائم المالية، وهو يعد بديل عن الأساس النقدي، ويُمكن أساس الاستحقاق المنشأة من الاعتراف بالإيرادات حال استحقاقها، وبالمصاريف في حال تكبدها، بغض النظر عن قبض أو دفع المبلغ بشكل فعلي (Subramanyam & Wild, 2009).

تمنح طبيعة المحاسبة على أساس الاستحقاق الإدارة مساحةً كبيرةً في الاعتماد على تقديراتها الشخصية لتحديد قيمة الأرباح الحقيقية في القوائم خلال الفترة المالية، هذا وتمتلك الإدارة سيطرة كبيرة على وقت الاعتراف بالمصاريف والإيرادات الفعلية، فمثلاً يمكنها التلاعب بالاعتراف بإيرادات مبيعات آجلة لم تحدث فعلاً، أو تأجيل الاعتراف بالخسائر ليعطيهم وقتاً لإنشاء احتياطات لمثل هذه الخسائر (Abernathy *et al.*, 2014).

هذا وعرفت دراسة (Baderscher, 2011) إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بأنها: التغيير المتعمد للمستحقات لتحقيق أهداف الإدارة، ويمكن أن يكون هذا التغيير ضمن حدود المعايير المحاسبية أو خارجها، ويتحقق ذلك من خلال تحريف الإيرادات والمصاريف، فمثلاً قد تقوم الإدارة بتقديم الاعتراف بأرباح تخص فترات مستقبلية لزيادة أرباح الفترة الحالية أو



العكس، أي تأجيل الاعتراف بالأرباح الحالية إلى فترات مستقبلية من أجل تخفيض أرباح الفترة الحالية (Abernathy *et al.*, 2014).

وغالباً يكون هدف الإدارة الأساسي من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق تحقيق أرباح مستهدفة أو إخفاء حقيقة سلوك الشركة، لذلك عندما لا تتحقق الأرباح المحددة مسبقاً فإن هذا يدفع الإدارة نحو استغلال ميزة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لإدارة الأرباح بشكل انتهازى بعد انتهاء الفترة المالية وقبل نشر القوائم المالية (Cohen & Zarowin, 2010)، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على نموذج جونز المعدل لاكتشاف مستوى ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وهو أحد أكثر النماذج استخداماً لقياس إدارة الأرباح الذي يعمل على تصنيف إجمالي الاستحقاقات إلى مستحقات تقديرية (الاختيارية) (Discretionary Accruals)، ومستحقات غير تقديرية (غير اختيارية) (Nondiscretionary Accruals)، وتشير المستحقات التقديرية إلى الأرباح التي تم التلاعب بها أما المستحقات غير التقديرية فتشير إلى الجزء من المستحقات التي لم يتم التلاعب به لأنها خارجة عن سيطرة الإدارة (Jones, 1991).

## 2- إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Real Earnings management):

إن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لا تعد الطريقة الوحيدة للتلاعب بالأرباح، فهناك طريقة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية التي أصبحت محط اهتمام الشركات، فبعد سلسلة الفضائح وانهايار العديد من الشركات الضخمة التي اتضح أن السبب فيها هو التلاعب بالأرباح، وخصوصاً على أساس الاستحقاق، وضعت الجهات التنظيمية العديد من القيود على الشركات؛ لمنع ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وأصبح من السهل

اكتشاف تلاعب الإدارة بالأرباح على أساس الاستحقاق من قبل المدققين والمحللين؛ مما جعل الشركات تبحث عن وسيلة أخرى للتلاعب بالأرباح، وهي إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Chi *et al.*, 20 11) التي توصلت إلى أن الشركات التي تم تدقيقها من شركات التدقيق الكبيرة اتجهت نحو ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

يتضح مما سبق أن الدافع الرئيسي لتوجه الشركات نحو إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هو أن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أصبحت سهلة الاكتشاف من قبل الجهات التنظيمية والمدققين والمحللين، وخصوصاً بعد ظهور قانون (Sarbanes–Oxley SOX) عام(2002)، فقد عمل هذا القانون على سن تشريعات للإدارة والمدققين والمحللين، وفرض عقوبات جنائية على الشركات التي تمارس التلاعب (Cohen *et al.*, 2005; Chone *et al.*, 2008)، لذلك اتجهت الشركات نحو إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فهي صعبة الاكتشاف؛ لأنه يصعب تمييزها عن القرارات التشغيلية الطبيعية التي تتخذها الإدارة عادةً استجابةً لبيئة العمل، كما أنه لا يوجد معيار لتحديد الإجراءات الصحيحة التي يجب أن تتخذها الإدارة، فهي تعد أسلوب خداع غير واضح، ولهذه الأسباب أصبحت الشركات تفضلها على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بالرغم من أن التكاليف الناتجة من انحراف الشركة بإدارة الأرباح الحقيقية قد تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لشركة، فعلى سبيل المثال أحياناً تقوم الإدارة بالتضحية بفرص استثمار إيجابية من أجل تحقيق الربح الذي يطابق توقعات المحللين (Sun&Rath, 2010؛ Graham *et al.*, 2005).

هذا وأشارت دراسة (Cohen & Zarowin, 2009) أن اعتماد الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحدها قد يعرض الشركة للخطر، ففي بعض الأحيان تكتشف الإدارة عجزاً بالأرباح بعد نهاية الفترة المالية، وبما أن إدارة الأرباح الحقيقية تحدث خلال الفترة المالية فلا يمكنها تعديل هذا العجز إلا من خلال إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق؛ لأنها تحدث بعد نهاية الفترة المالية، وبما أن الاختيار من بين الأسلوبين يكون خارج النظام المحاسبي فهذا يعطي الإدارة مرونة تمكنها من المبادلة بينهما بما يخدم أهدافها (Malik, 2015).

وعُرفت إدارة الأرباح الحقيقية حسب دراسة (Baderscher, 2011) بأنها: التغيير الهادف للأرباح المبلغ عنها لتحقيق مكاسب معينة، ويحدث هذا التغيير من خلال التلاعب في وقت أو هيكل الاعتراف بالأحداث التشغيلية والاستثمارية وقرارات التمويل أو هيكلها، بينما عرفها (Roychowdhury, 2006) على أنها: عملية تحريف الأنشطة التشغيلية لتضليل أصحاب المصالح عن الوضع الحقيقي للمنشأة، وجعلهم يعتقدون أن القوائم المالية قد حققت الأهداف المطلوبة.

وهناك ثلاثة طرق تستخدمها الإدارة للتلاعب بالأرباح بالأنشطة الحقيقية من أجل مطابقة الأرباح المتوقعة من قبل المحللين وتجنب الخسارة أوضحتها دراسة (Roychowdhury, 2006) كما يلي:

1. زيادة المبيعات من خلال خلق مبيعات غير دائمة عن طريق زيادة الخصم أو تسهيل شروط الائتمان، وبينت دراسة (Cohen & Zarowin, 2009) أنه يمكن اكتشاف فيما إذا

لجأت الإدارة لتلاعب من خلال هذه الطريقة في حال وجود زيادة بالمبيعات وانخفاض في التدفق النقدي بشكل غير طبيعي.

2. زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة النفقات المخصصة للمخزون وتخفيض تكلفة البضاعة المباعة، مما يعمل على زيادة الربح التشغيلي، فعند زيادة عدد الوحدات المنتجة تستطيع الإدارة توزيع التكلفة الثابتة على عدد أكبر من الوحدات، وبالتالي خفض حصة الوحدة الواحدة من التكلفة الثابتة؛ مما يعمل على تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (Sun & Rath, 2010).

3. تخفيض النفقات التقديرية والتي تتكون من مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الإعلان، والمصاريف الإدارية والعمومية، وعادةً ما يتم الاعتراف بهذه المصاريف بنفس الفترة التي يتم تكبدها وهذا يتيح المجال للإدارة لمحاولة تخفيض هذه النفقات من أجل زيادة أرباح الفترة ومن المفترض أن تكون هذه النفقات التقديرية لا تنتج إيرادات مباشرة. وفيما يلي توضيح أكثر عن بعض المصاريف التقديرية:

- مصاريف البحث والتطوير:

تقوم الشركات بالاعتراف بنفقات البحث والتطوير على أنها مصاريف؛ لأن المنفعة المرتبطة بهذه النفقة غير أكيدة، وبالإضافة إلى ذلك إن مصاريف البحث والتطوير لا تحقق إيرادات بشكل مباشر في أغلب الأحيان، لذلك تلجأ الإدارة للتلاعب بمصاريف البحث والتطوير للحصول على أرباح إيجابية مطابقة لتوقعات المحللين، هذا وأشارت دراسة (Cohen & Zrowin, 2010) أن المدراء التنفيذيين يتلاعبون بالأرباح عند اقتراب نهاية فترة خدمتهم، من خلال تخفيض نفقات البحث والتطوير بهدف زيادة الأرباح قصيرة الأجل. وإذا ما قام

المدراء بالتلاعب بتخفيض مصاريف البحث والتطوير سيظهر في قائمة الدخل مستوى نفقات بحث وتطوير غير عادي، ويعتبر هذا بمثابة مؤشر لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Malik, 2015).

#### - المصاريف الإدارية والعمومية:

قد تقوم الإدارة بتخفيض المصاريف الإدارية والعمومية؛ لأن هناك جزء منها يعتمد على تقدير الإدارة، ومن هذه المصاريف (الصيانة والسفر ومصاريف الدورات التدريبية ومصاريف التكنولوجيا)، وتتوفر في المصاريف الإدارية والعمومية ميزة أن الإدارة تستطيع التلاعب بها على مدار العام (Malik, 2015).

وبالرغم من أن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تمكن المدراء من تحقيق الأرباح المستهدفة على المدى القصير إلا أنها لا تزيد من قيمة الشركة على المدى الطويل (Graham *et al.*, 2005). بل قد يكون أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على قيمة الشركة سلبياً بشكل أكبر من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وذلك لأن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية، أما إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق فلا تؤثر على التدفقات النقدية بشكل مباشر (Cohen & Zrowin, 2010)، ففي حالة عمل تخفيضات كبيرة على الأسعار بهدف زيادة الأرباح بالوقت الحالي للوصول إلى الربح المستهدف؛ يؤدي ذلك إلى زيادة توقعات العملاء بالحصول على خصومات مماثلة في المستقبل مما قد يؤدي إلى تخفيض المبيعات، كذلك يقود زيادة الإنتاج إلى فائض في المخزون والذي يتوجب بيعه في الفترات اللاحقة بأسعار غير تنافسية وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف التخزين (Roychowdhury, 2006) وأحياناً أخرى بسبب اقتراب موعد تاريخ

انتهاء بعض السلع كما هو الحال في السلع الغذائية، ويعد وجود مستثمرين ذوي خبرة ومعرفة من الأمور المهمة التي تحد من ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، إضافةً إلى ذلك فإن المعايير المحاسبية ولجان التدقيق تعمل أيضاً على الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

## 2-2-6: العلاقة بين مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في ضوء نظرية الوكالة

تعود جذور نظرية الوكالة (Agency Theory) إلى (Jensen & Meckling, 1976)؛ حيث عرفا نظرية الوكالة بأنها: عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص وهو الموكل (الإدارة) بتمثيل شخص آخر وهم الموكلين (المساهمين) للقيام ببعض الأعمال والخدمات نيابةً عنهم.

وبما أن فصل الملكية عن الإدارة أصبح من الأمور المتفق عليها، يقوم ملاك الشركة على توظيف المدراء لإدارة الشركة بالنيابة عنهم، وتكمن الخطورة بالنسبة للمالك بكونهم يستثمرون أموالهم التي من المتوقع أن تشكل عائداً لهم ويضعونها بيد الإدارة، أما الإدارة تقع عليهم الخطورة لكونها المسؤولة عن إدارة هذه الأموال لتكوين عائد على الاستثمار، ويعد فصل الملكية عن الإدارة فرصة تسمح للمدراء بالسيطرة على الشركة وإدارة هذه الأموال حسب مصالحهم (Jensen & Meckling, 1976).

وهنا تظهر مشكلة الوكالة نتيجة تضارب الأهداف بين الإدارة والمساهمين، وعدم تماثل المعلومات فيما بينهم (Fama & Jensen, 1983)، فالإدارة تمتلك سلطة للاطلاع على المعلومات الداخلية ذات العلاقة لاتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر على وضع الشركة الاقتصادي، ومن الممكن أن يتخذ المدراء قرارات لم يتم معرفة عواقبها بشكل كامل؛ مما يعرض حملة الأسهم لتحمل جزء من هذه العواقب (Jensen & Meckling, 1976). كما

ينتج عن عدم تماثل المعلومات مشاكل في التقارير المالية، فعادة يملك المدراء حرية الاختيار بين الأساليب المحاسبية، وغالباً يميلون إلى الأساليب التي تعظم منفعتهم حتى لو كانت هذه الأساليب غير مفيدة للملاك (Watts & Zimmerman, 1986)، استناداً إلى ما سبق فإن نظرية الوكالة المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة تحفز المدراء على التصرف بشكل انتهازي من خلال ممارسة إدارة الأرباح؛ لزيادة ثروتهم الشخصية على حساب استغلال أموال ملاك المؤسسة.

وتوفر نظرية الوكالة مجالاً لربط العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة، ويعود هذا لأن قواعد حوكمة الشركات وضعت بالأصل للرقابة على سلوك المديرين، والحد من مشكلة الوكالة التي تعد سبب ظهور إدارة الأرباح، ولحل مشكلة الوكالة ظهرت العديد من الأدلة التي أشارت أنه يوجد علاقة مباشرة بين فاعلية الرقابة على الإدارة والحد من سلوك الإدارة الانتهازي (Jensen & Meckling, 1976)، فالرقابة الجيدة تعمل على زيادة جودة الأرقام المحاسبية، وهذا يؤدي إلى خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات ويزيد من ثقة المساهمين بالتقارير المالية؛ وبالتالي يعزز من فاعلية السوق (Watts & Zimmerman, 1986).

وتتحقق الرقابة الجيدة من خلال تطبيق قواعد حوكمة الشركات والتي يعد مجلس الإدارة أحد أهم مظاهرها، حيث يزيد من فاعلية الرقابة من خلال عمل موازنة بين مصالح المساهمين مع مصالح الإدارة، بشكل عام تزيد حوكمة الشركات من قوة الأسواق المالية، وتعزز ثقة المستثمرين بالقوائم المالية كما أنها تزيد من مصداقية ونزاهة المعلومات المالية الصادرة من الشركات المساهمة العامة (Akileng, 2014).

ودعمت نظرية الوكالة فكرة زيادة استقلالية مجلس الإدارة، وذلك من خلال سيطرة الأعضاء المستقلين على المجلس، من خلال وجود أعضاء غير تنفيذيين للرقابة على تصرفات المدراء الانتهازية (Fama & Jensen, 1983).

نستنتج مما سبق أن دور مجلس الإدارة الأساسي هو ضبط سلوك الإدارة للحد من تضارب المصالح ومنع أي محاولة تلاعب أو خداع قد تحصل بالخفاء عن المساهمين.

### 2-3: خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل مبحثين هما؛ خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، حيث تناول المبحث الأول مفهوم مجلس الإدارة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وخصائص مجلس الإدارة واشتملت هذه الخصائص على (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، والخبرة المالية لأعضاء المجلس، وعدد مرات اجتماع المجلس)، وتم إيضاح كل خاصية بإيجاز، أما المبحث الثاني فقد تم فيه بيان مفهوم إدارة الأرباح والدوافع خلف هذا السلوك، وتطرق إلى أهم أساليب ممارسة إدارة الأرباح وطرقها، بالإضافة إلى الوقوف على إدارة الأرباح من ناحية القانون والأخلاق، وتم أيضاً استعراض أثر خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح وتفسيرها من منظور نظرية الوكالة، وبناءً على كل ذلك تبين أن خصائص مجلس الإدارة تمثل أحد أهم آليات حوكمة الشركات التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلي الذي يعمل على مواءمة المصالح ما بين الملاك والمدراء، من خلال ضبط سلوك الإدارة لضمان صحة التقارير المالية الصادرة من قبل الإدارة. وسيتناول الفصل التالي عدداً من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بالبيئة العربية والإنجليزية، وسيوضح أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها كما سيتم إيضاح تطوير فرضيات الدراسة.



## الفصل الثالث

### الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

1-3: الدراسات السابقة

1-1-3: الدراسات في البيئة العربية

2-1-3: الدراسات في البيئة الأجنبية

3-1-3: ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

2-3: فرضيات الدراسة

3-3: خلاصة الفصل

## تمهيد

يستعرض هذا الفصل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بحيث يعرض الدراسات بالبيئة العربية بدايةً، ثم عرض للدراسات بالبيئة الأجنبية، ومن ثم سيتطرق هذا الفصل إلى ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها، وأخيراً سيوضح آلية تطوير فرضيات الدراسة.

### 3-1: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة دور خصائص مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، لكن من الملاحظ أن أغلب الدراسات ركزت على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وأغفلت جانب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية خصوصاً في بيئة الدول النامية، ويعد الأردن واحداً من هذه الدول النامية، وعلى حسب علم الباحثة فإن هناك ندرة في الدراسات التي بحثت في إدارة الأرباح من حيث الأنشطة الحقيقية. فيما يلي عرض موجز للدراسات السابقة مرتبة من حيث الزمن من الأقدم للأحدث:

#### 3-1-1: الدراسات في البيئة العربية:

دراسة (الفار، 2011) بعنوان: "إدارة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2001 - 2004)، كما بحثت هذه الدراسة في الأساليب والدوافع الخاصة بإدارة الأرباح والعوامل المؤثرة بها، حيث بلغ حجم العينة (55) شركة صناعية، وعبرت هذه الدراسة عن الحاكمية المؤسسية من خلال محورين وهما؛ أولاً: خصائص لجان التدقيق وهي كتالي (استقلال لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء

اللجنة، ونشاط اللجنة)، وثانياً: خصائص مجلس الإدارة وهي كتالي (حجم مجلس لإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، والحوافز المالية لمجلس الإدارة، وخبرة أعضاء المجلس). واعتمدت هذه الدراسة على بيانات ثانوية تم جمعها من خلال التقارير المالية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق حيث تم قياس المستحقات الاختيارية من خلال طريقتين بديلتين طريقة قائمة المركز المالي وطريقة التدفق النقدي باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995) وقد اعتمدت الدراسة أيضاً على نموذج (Jones, 1995) المعدل لتصنيف شركات العينة إلى شركات مارست إدارة الأرباح وشركات لم تمارسها، واعتمدت على الأساليب الإحصائية التالية نموذج الانحدار الخطي البسيط لتعرف على أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة واستخدمت (T-test) لاختبار الفروقات الإحصائية.

وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وقد وجدت أثر ذو دلالة إحصائية في متوسطات المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية التي كانت تتوفر لديها الحاكمة المؤسسية لكن بعض هذه الخصائص لم يكن له أي أثر على إدارة الأرباح، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تفعيل دور الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية وخصوصاً كبيرة الحجم.

دراسة (Abed et al., 2012) بعنوان:

"Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence"

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة على الشركات من قطاعي الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة عمان للفترة (2006 - 2009) حيث بلغ حجم العينة (86) شركة، واستخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1995) المعدل لتحديد المستحقات التقديرية، وتحليل العلاقة بين المتغيرات اعتمدت الدراسة تحليل الانحدار المربعات الصغرى (OLS) المتعدد مستخدمةً برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة، وتوصلت أيضاً لوجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح ونسبة الأعضاء المستقلين، بينما لم تجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من ملكية أعضاء المجلس للأسهم وازدواجية منصب المدير التنفيذي، إضافةً إلى ذلك لم تتوصل الدراسة لوجود علاقة بين إدارة الأرباح وحجم الشركة والرافعة المالية بينما وجدت علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين قطاع الخدمات وإدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات الأردنية بشكل أكبر بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

دراسة (Soliman & Ragab, 2013) بعنوان:

"Board of Director's Attributes and Earnings Management:

Evidence from Egypt"

بحثت هذه الدراسة في دور بعض خصائص مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، ولغاية تشكيل عينة ركزت الدراسة على أكثر (50) شركة تجارية فعالة مدرجة في بورصة مصر خلال الفترة (2007 - 2010)، وقد استنتجت الدراسة الشركات المالية وبهذا

بلغت عينة الدراسة (40) شركة، واعتمدت الدراسة على نموذج (Jonse, 1995) المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، أما بنسبة لخصائص مجلس الإدارة التي بحثت فيها كانت كما يلي: (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وازدواجية منصب المدير التنفيذي).

واستخدمت الدراسة عدد من الأساليب الإحصائية مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson's correlation matrix) لتأكد من العلاقة بين المتغير التابع والمستقل والتحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity)، وتحليل الانحدار المتعدد معتمدةً على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة لوجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس على إدارة الأرباح، كما وجدت أثر إيجابي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على إدارة الأرباح، بينما وجدت أثر سلبي ليس له أي دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء المجلس على إدارة الأرباح، وأوصت الدراسة السلطات التنظيمية في مصر بضرورة تعزيز خصائص مجلس الإدارة.

دراسة (Baatour *et al.*, 2016) بعنوان:

"The Effect of Multiple Directorships on Real and Accrual-Based Earnings Management Evidence from Saudi listed Firms"

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر تعدد عضويات أعضاء المجلس على إدارة الأرباح بشقيها على أساس الاستحقاق وبالأنشطة الحقيقية، ولغيات الدراسة تم جمع البيانات المالية من خلال التقارير المالية لعينة مكونة من 95 شركة غير مالية مدرجة في بورصة السعودية خلال الفترة (2010 – 2013)، واستخدمت الدراسة نموذج (Jonse, 1991) لقياس إدارة

الأرباح على أساس لاستحقاق، واتبعت نهج (Roychowdhury, 2006) لقياس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS) لاكتشاف العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذا دلالة إحصائية لتعدد عضويات أعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بينما لم تجد أي أثر ذا دلالة إحصائية على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وأوصت هذه الدراسة بوجود وضع حد أقصى لعدد العضويات المتاحة لأعضاء المجلس وذلك لحماية مصالح المساهمين من إدارة الأرباح.

دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) بعنوان:

"The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan"

اختبرت هذه الدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح من خلال عينة مكونة من جميع الشركات المالية والمدرجة في بورصة عمان للفترة (2007 - 2012)، والتي توفر تقريرها المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات حيث بلغ حجم العينة (73) شركة، وعُبر عن خصائص الحوكمة من خلال (حجم مجلس الإدارة، وازدواجية منصب الرئيس التنفيذي، والأعضاء المستقلين، وحجم لجنة التدقيق، والأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق، ونشاط لجنة التدقيق) وقياس إدارة الأرباح تم الاعتماد على نموذج Jonse المعدل، واعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها: مصفوفة الارتباط واختبار التداخل الخطي وتحليل الانحدار المتعدد.

وأهم ما توصلت له الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس بينما وجدت أثر سلبي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على إدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية بضرورة تعديل نسبة الأعضاء المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وذلك للحد من مشكلة الوكالة.

دراسة (Chouaibi *et al.* 2016) بعنوان:

"The Effect of Board Director's Characteristics on real earnings  
Management: Tunisian-Listed Firms"

ركزت هذه الدراسة على أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (29) شركة مدرجة في السوق المالي التونسي خلال الفترة (2009 - 2013)، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Jones, 1995) المعدل ونموذج (Roychowdhury, 2006) لحساب المستحقات التقديرية والتدفقات النقدية التشغيلية غير الطبيعية، وقد ركزت هذه الدراسة على التلاعب بالمبيعات للتعبير عن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ولغاية تحديد اتجاه ارتباط المتغير التابع والمستقل كل على حدى استخدمت الدراسة مصفوفة ارتباط بيرسون كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي لتحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وأهم ما توصلت له الدراسة وجود أثر سلبي لكل من (حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتكرار اجتماع المجلس) على إدارة الأرباح، وقد أشارت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح بشقيها تستخدم بشكل تبادلي في سياق الشركات التونسية.

دراسة (Abbadi *et al.*, 2016) بعنوان:

"Corporate Governance Quality and Earnings Management:  
Evidence from Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، وتشكلت عينة الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009 – 2013)، حيث كان حجم العينة (121) شركة، وعبرت عن جودة الحوكمة من خلال مجموعة خصائص منها مجلس الإدارة التي تمثلت (بحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء المجلس، وازدواجية منصب المدير التنفيذي، عدد اجتماعات المجلس)، و خصائص لجنة التدقيق التي تمثلت ( بعدد اجتماعات اللجنة، خبرة أعضاء لجنة التدقيق) وقد تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج (Jones, 1995) المعدل، ولغيات تحليل بيانات الدراسة إحصائياً اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها: معمل الارتباط بيرسون وعلى نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أدلة تشير أن إدارة الأرباح تتأثر بشكل سلبي بزيادة جودة حوكمة الشركات، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة التزام الشركات الصناعية والخدمية الأردنية بقواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية.

دراسة (البجلي، 2016) بعنوان:

"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"



هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة قد أدت إلى تقلبات إضافية في الأرباح والتدفقات النقدية وانخفاض أنشطة التحوط بالأدوات المالية المشتقة، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة قد أدت إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية. ولغاية تحقيق أهداف الدراسة تم عمل تحليل للبنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً خلال الفترة (1996-2006). ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ولانحدار اللوجستي، واختبار مان وتني لعينتين مستقلتين.

وأهم ما توصلت له الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية أدت إلى تقلبات إضافية في الأرباح والتدفقات النقدية، وقد تبين أيضاً أن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية لم تؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح، هذا وأوصت الدراسة بضرورة اخذ عنصر التقلبات بعين الاعتبار عند إصدار معايير جديدة لأنشطة التحوط وفقاً للنموذج المحاسبي للقيمة العادلة حتى لا يؤدي إصدار هذه المعايير إلى تقلبات إضافية في الأرباح والتدفقات النقدية.

دراسة (بني هاني، 2017) بعنوان:

"أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية، حيث استخدمت الدراسة عينة مكونة من (21) شركة صناعية التي بدأت بتطبيق معايير الإبلاغ المالي عام (2006) وكانت مدرجة في

بورصة عمان خلال الفترة (2000-2016)، واعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، ولغايات اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ممارسة إدارة الأرباح انخفضت بشكل كبير عند تطبيق الشركات الصناعية معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأهم ما أوصت به الدراسة إنشاء لجنة تكون مهمتها الاشراف المستمر على الشركات الصناعية لتحقيق من مدى التزامها بالقوانين والمعايير المحاسبية والمهنية عند إعداد القوائم المالية.

دراسة (Alareeni, 2018) بعنوان:

### "Dose Corporate Governance Influence Earnings Management in Listed Companies in Bahrain Bourse"

بحثت هذه الدراسة في البيانات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة البحرين، للتحقق من أن الشركات لجأت لممارسة إدارة الأرباح أم لا، كما اختبرت هذه الدراسة أثر بعض خصائص الحوكمة على ممارسة إدارة الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من (20) شركة مدرجة خلال الفترة (2011 - 2015)، واستخدمت الدراسة نموذج (Jones, 1995) المعدل لتحديد مستوى المستحقات الاختيارية، وقد احتوت البيانات التي تم جمعها على بيانات مقطعية وسلاسل زمنية (Time-series)، بتالي تم تحليل الانحدار بالاعتماد على (Panel Data)، هذا وبينت الدراسة أن الأثر الثابت (Fixed Effect) هو الأنسب لنموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة.

وأهم ما توصلت له الدراسة وجود أثر سلبي لحجم المجلس على إدارة الأرباح، كما وجدت هذه الدراسة أثر إيجابي لكل من استقلالية أعضاء المجلس وملكية الأعضاء لجزء من أسهم

الشركة على إدارة الأرباح ولقد أشارت نتائج الدراسة أن الشركات البحرينية قد مارست إدارة الأرباح عن طريق زيادة الدخل باستخدام المستحقات الاختيارية، كما أوصت الدراسة بضرورة اختبار العلاقة بين المتغيرات لكل دولة وذلك لأن كل دولة تمتلك عوامل بيئية تنظيمية تختلف عن غيرها.

### 3-1-2: الدراسات في البيئة الأجنبية:

دراسة (Xie *et al.*, 2003) بعنوان:

"Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee"

اختبرت هذه الدراسة دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، من خلال التطبيق على عينة مكونة من 282 شركة، وتم جمع بياناتها من مؤشر (S&P 500) حيث جمعت البيانات للسنوات التالية (1992 و 1994 و 1996)، هذا وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Jones, 1991) و (Teoh *et al.*, 1998) لحساب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المربعات الصغرى (OIS) للتعرف على العلاقة ما بين إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة وإضافةً إلى ذلك تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد مع ضبط العلاقة باستخدام بعض المتغيرات الضابطة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وكل من حجم مجلس الإدارة، وتكرارات اجتماعات المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين خصوصاً الذين تتوفر لديهم الخبرة، ولقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية مجلس الإدارة ولجان التدقيق في

قدرتهم على تحسين فاعلية الرقابة لذلك أوصت الدراسة الشركات في التركيز على تفعيل دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لتحسن الرقابة على التقارير المالية.

دراسة (Abdul Rahman & Ali, 2006) بعنوان:

"Board, Audit committee, culture and Earnings Management:  
Malaysian Evidence"

عملت هذه الدراسة على تحري مدى فاعلية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتركز الملكية في الحد من إدارة الأرباح، وقد طبقت هذه الدراسة على أفضل (100) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا التي تم تصنيفها حسب القيمة السوقية في نهاية عام (2001)، وبعد استثناء الشركات التي لم تطابق بياناتها المعايير المطلوبة لإتمام هذه الدراسة بلغ حجم العينة (97) شركة خلال الفترة (2002 - 2003)، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية لنموذج (Jones, 1991) المعدل حيث اعتبرت المستحقات الغير طبيعية لرأس المال العمال كمؤشر لممارسة إدارة الأرباح، أما بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة فقد بحثت الدراسة في نسبة الأعضاء المستقلين، وحجم المجلس، وازدواجية المنصب للمدير التنفيذي، ومدى كفاءة الأعضاء المستقلين، ولاكتشاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم اعتماد تحليل الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة إيجابية ما بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، بينما لم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وخصائص المجلس الأخرى كذلك الحال للجنة التدقيق، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة

أن يوجد أعضاء في المجلس يمتلكون خبرة مالية وذلك لما له من أهمية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (Epps & Ismail, 2008) بعنوان:

## "Board of Directors' Governance Challenges and Earnings Management"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في سياق الشركات الأمريكية، واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ثلاثة مجموعات عام (2004)، حيث تم تقسيمها حسب حجم المستحقات التقديرية إلى ثلاثة مجموعات: الشركات التي وجد لديها مستحقات تقديرية من خلال زيادة الدخل بشكل كبير، والشركات التي وجد لديها مستحقات تقديرية من خلال تخفيض الدخل بشكل كبير، والشركات التي تبين أنها مارست إدارة الأرباح بمستوى منخفض، وقد قسّمت الدراسة العينة إلى هذا الشكل بهدف التعرف على ما إذا كانت المستحقات التقديرية من خلال زيادة الدخل أو بتخفيضه يمتلكان نفس العلاقة مع خصائص مجلس الإدارة حيث بلغ حجم العينة محل الدراسة (1516) من أصل (3230) شركة، واستخدم أسلوب البيانات المقطعية، كما أجري تحليل المربعات الصغرى العادي (OLS) لتقدير إجمالي المستحقات وتحليل نموذج الانحدار اللوجستي للتعرف على العلاقة ما بين إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة.

وأهم ما توصلت له الدراسة أن استقلالية أعضاء المجلس ترتبط بشكل سلبي مع إدارة الأرباح من خلال تخفيض الدخل باستخدام المستحقات التقديرية، وتبين أيضاً من خلال هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية المنصب للرئيس التنفيذي و إدارة الأرباح من

خلال زيادة الدخل باستخدام المستحقات التقديرية وأشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح وتختلف هذه العلاقة حسب إدارة الأرباح ان كانت بزيادة أو بتخفيض الدخل، لذلك أوصت الدراسة الجهات المسؤولة إلى الاهتمام في آليات الحوكمة وذلك للحفاظ على سلامة العمليات المحاسبية وضمان مصداقية التقارير المالية.

دراسة (Ahmed, 2013) بعنوان:

"Board of Director Characteristics and Earnings Management in Malaysia"

أجريت هذه الدراسة في ماليزيا بهدف التعرف على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة (2001 – 2005)، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (71) شركة من أصل (131) شركة، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Jonse المعدل لحساب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، واقتصرت خصائص مجلس الإدارة على وجود أعضاء مستقلين، والخبرة المالية، وفصل منصب المدير التنفيذي عن رئيس المجلس، وتكرار الاجتماعات ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام البيانات المجمعة (Pooled Data) والبيانات المقطعية، أما لاختبار الفرضيات فقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وأهم ما توصلت له الدراسة أنه يوجد علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء المجلس وإدارة الأرباح بينما لم تجد أي علاقة بين كل من عدد اجتماعات المجلس واستقلالية أعضاء

المجلس مع إدارة الأرباح، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود أعضاء مستقلين وذلك لأن دورهم مهم في الرقابة على أداء أعضاء المجلس.

دراسة (Malik, 2015) بعنوان:

"Corporate Governance and Real Earnings Management: The Role of the Board and Institutional Investors"

هدفت هذه الدراسة إلى تحري قدرة خصائص الحوكمة على الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث تناولت هذه الدراسة خصائص الحوكمة من جانبين هما: خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير ثلاثة نماذج لقياس المستوى الطبيعي من مصاريف البحث والتطوير، والمصاريف الإدارية والعمومية، والأرباح الناتجة من بيع الأصول الثابتة، ليتم بعد ذلك تحديد الجزء الذي تم التلاعب به، واعتمدت الدراسة على جمع البيانات المالية الربع سنوية للشركات الأمريكية المساهمة العامة حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى فترتين فقد امتدت الفترة الأولى خلال (1996 – 2007) وذلك لغاية تطوير النماذج حيث بلغ حجم عينة الدراسة خلال هذه الفترة (97602)، أما الفترة الثانية كانت لاختبار فرضيات الدراسة حيث امتدت خلال (2008 – 2013) وقد بلغ حجم العينة (11,737)، وبالنسبة لخصائص مجلس الإدارة فقد بحثت الدراسة في حجم المجلس، واستقلالية أعضاء المجلس، وازدواجية المنصب للمدير التنفيذي، واستخدمت الدراسة مصفوفة الارتباط للتعرف على علاقة الارتباط بين المتغيرات وذلك من خلال معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومعامل الارتباط سبيرمان (Spearman

(Correlation، واختبار الفرضيات استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المقطعي و (t-  
test).

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن مجلس الإدارة لا يملك أي دور فعال في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ولكن قد تعمل زيادة الملكية المؤسسية على الحد من التلاعب بالأرباح الحقيقية، وأوصت هذه الدراسة الجهات التنظيمية بالتفكير بطرق أخرى لزيادة فاعلية الحوكمة للعمل على الحد من إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

دراسة (Liu & Tsai, 2015) بعنوان:

"Board Member Characteristics and ownership Structure Impacts on  
Real Earnings Management: Evidence from Taiwan"

هدفت هذه الدراسة على اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد طبقت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة تايوان حيث بلغ حجم المشاهدات (5788) سنة-شركات تم جمعها من (19) قطاع مختلفة، ولتحديد المستوى الحقيقي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات تم الاعتماد على الأسلوب الذي تم تطويره من قبل (Dechow *et al.*, 1998)، أما جودة خصائص مجلس الإدارة فقد تم قياسها من خلال مؤشر يتكون من سبع خصائص لمجلس الإدارة وهي (الاستقلالية، وملكية الإدارة لأسهم الشركة، المستوى التعليمي، والعضوية في أكثر من مجلس، والخبرة، تكرار الاجتماعات، والحضور)، واعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها الإحصاء الوصفي، تحليل الحساسية واختبار (t-test).



وأهم ما توصلت له الدراسة وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لجودة خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وبينت النتائج أيضاً أنه يوجد أثر إيجابي لملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة على إدارة الأرباح وقد ظهر هذا الأثر بشكل أوضح في الشركات التي لم تدقق من قبل (Big 4)، وأوصت الدراسة بضرورة النظر بأثر الخصائص الأخرى لمجلس الإدارة على إدارة الأرباح للحصول على نتائج قد تكون أكثر واقعية مما توصلت له هذه الدراسة.

دراسة (Susnto & Prdipta, 2016) بعنوان:

#### "Corporate Governance and Real Earnings Management"

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أدلة تثبت أن حوكمة الشركات تؤثر على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ولتحقيق ذلك شكلت الدراسة عينة تتكون من (61) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2011 – 2014)، واعتمدت الدراسة على النموذج المطور من قبل (Roychowdhury, 2006) لحساب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما عبرت الدراسة عن خصائص الحوكمة من خلال (خبرة أعضاء لجنة التدقيق، حجم أعضاء لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق، حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ملكية أعضاء المجلس للأسهم، الملكية المؤسسية).

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد للحصول على عدد من النتائج أهمها: أن حجم مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بينما لم تجد أي أثر لملكية أعضاء المجلس للأسهم على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما أوصت الدراسة باستخدام خصائص أخرى للحوكمة لاكتشاف أثرها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

بالأنشطة الحقيقية وأشارت الدراسة أنه يجب الانتباه لاختلاف خصائص حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف ثقافة كل دولة.

دراسة (Fadzilah, 2017) بعنوان:

## "Board of Directors" Characteristics and Earnings Management of Family owned Companies"

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات المملوكة من قبل العائلة في ماليزيا، وباستخدام عينة مكونة من (184) شركة مدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا خلال الفترة (2009 – 2012)، حيث بلغ عدد المشاهدات (736)، وقد تم قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل ونموذج مطابقة الأداء مع المستحقات التقديرية، ولاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار التوزيع الطبيعي و تحليل الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتحليل انحدار المربعات الصغرى العادي. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة بين متغيرين فقط من خصائص مجلس الإدارة مع إدارة الأرباح وهما استقلالية أعضاء المجلس وتكرار اجتماعات المجلس حيث كانت هذه العلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء المجلس وإدارة الأرباح بينما لم تكن ذات دلالة إحصائية بنسبة لتكرارات اجتماعات المجلس، أما بنسبة لحجم مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب للمدير التنفيذي، وتعدد العضويات لأعضاء المجلس لم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات مستقبلية على نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكنوا من تعميم هذه النتائج.

جدول (1-3): ملخص الدراسات السابقة

الباحث (السنة)	حجم العينة/البلد (الفترة الزمنية)	نموذج قياس إدارة الأرباح	النماذج الإحصائية المستخدمة	النتائج
الفار (2011)	55 شركة صناعية (الأردن) 2004-2001	Modified Jones (1995) & Dechow et al. (1995)	الانحدار الخطي البسيط	عدم وجود فروقات إحصائية دالة احصائياً لكل من الحجم والحوافز، ووجود فروقات إحصائية للاستقلالية والخبرة.
Abed et al. (2012)	86 شركة غير مالية (الأردن) 2009-2006	Modified Jones (1995)	تحليل المربعات الصغرى المتعدد	وجود علاقة سلبية للحجم وإيجابية للاستقلالية على إدارة الأرباح، وعدم وجود علاقة لكل من الملكية وازدواجية المنصب CEO.
Soliman&Ragab (2013)	40 شركة غير مالية (مصر) 2010-2007	Modified Jones (1995)	تحليل الانحدار المتعدد	وجود أثر سلبي لكل من الحجم والاستقلالية على إدارة الأرباح، وإيجابي لازدواجية منصب CEO.
Baatour et al. (2016)	95 شركة غير مالية (السعودية) 2013-2010	Modified Jones (1995) & Roychowdhury (2006)	تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى	وجود أثر إيجابي لتعدد العضويات على REM، وأثر سلبي لتعدد العضويات على AEM.
Azzoz&Khamees (2016)	73 شركة مالية (الأردن) 2012-2007	Modified Jones (1995)	تحليل الانحدار المتعدد	وجود أثر إيجابي لكل من الحجم والاستقلالية وأثر سلبي لازدواجية CEO على إدارة الأرباح.
Chouaibi et al. (2016)	29 شركة غير مالية (تونس) 2013-2009	Modified Jones (1995) & Roychowdhury (2006)	تحليل الانحدار الخطي	وجدت أثر سلبي لكل من الحجم واستقلالية وتكرار اجتماعات، وعدم وجود أثر دال احصائياً لازدواجية CEO على إدارة الأرباح.
Abadi et al. (2016)	121 شركة غير مالية (الأردن) 2013-2009	Modified Jones (1995)	تحليل الانحدار المتعدد	وجدت أثر سلبي لمؤشر جودة خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.
البجلي (2016)	13 بنك تجاري (الأردن) 2006-1996	Modified Jones (1995)	تحليل الانحدار المتعدد، والانحدار اللوجستي	توصلت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية لم تؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة أن ممارسة إدارة الأرباح انخفضت بشكل كبير عند تطبيق الشركات الصناعية معايير الإبلاغ المالي.	تحليل الانحدار المتعدد	Modified Jones (1995)	21 شركة صناعية (الأردن) 2000-2016	بني هاني (2017)
وجود أثر سلبي للحجم وأثر إيجابي للاستقلالية والملكية على إدارة الأرباح وعدم وجود أثر دال إحصائياً لازدواجية CEO	البيانات المقطعية، والبيانات الزمنية، والاثار الثابت	Modified Jones (1995)	20 شركة خدمية وصناعية (البحرين) 2011-2015	Alareeni (2018)
وجود علاقة سلبية بين كل من الحجم وتكرار الاجتماعات والاستقلالية والخبرة مع إدارة الأرباح بينما ازدواجية المنصب CEO لم يوجد أي علاقة دالة إحصائياً.	تحليل الانحدار المربعات الصغرى، وتحليل الانحدار المتعدد.	Jones (1991) & Teo et al. (1998)	282 شركة (أمريكا) 1992، 1994، 1996	Xie et al. (2003)
وجود علاقة إيجابية بين الحجم وإدارة الأرباح بينما لم تجد علاقة مع الخصائص الأخرى.	تحليل الانحدار المتعدد	Jones (1991)	97 شركة غير مالية (ماليزيا) 2002-2003	Abdul Rahman & Ali (2006)
وجود علاقة سلبية للحجم والاستقلالية على إدارة الأرباح ووجود علاقة إيجابية لازدواجية CEO.	تحليل المربعات الصغرى العادي، وتحليل نموذج الانحدار اللوجستي.	Modified Jones (1995)	1516 شركة غير مالية (أمريكا) 2004	Epps & Ismail (2008)
وجود علاقة إيجابية لكل من الخبرة وازدواجية المنصب CEO مع إدارة الأرباح، بينما لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من الاستقلالية وتكرار الاجتماعات.	تحليل الانحدار الخطي المتعدد	Modified Jones (1995)	71 شركة (ماليزيا) 2001-2005	Ahamed (2013)
لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح	تحليل الانحدار المقطعي، و t-test.	Malik (2015)	11737 شركة غير مالية (أمريكا) 2008-2013	Malik (2015)
وجدت أثر سلبي لكل الخصائص مع إدارة الأرباح باستثناء الملكية حيث كان الأثر إيجابي.	تحليل الانحدار المتعدد، واختبار t-test	Dechow, Kothari Watts (1998)	5788 مشاهدة غير مالية (تايوان) 2006-2010	Liu & Tsai (2015)
وجدت أثر سلبي للحجم على إدارة الأرباح، ولم تجد أثر للملكية على إدارة الأرباح.	تحليل الانحدار المتعدد.	Roychowdhury (2006)	61 شركة صناعية (أندونيسيا) 2011-2014	Susnto & Prdipta (2016)
وجدت علاقة إيجابية لكل من استقلالية أعضاء المجلس وعدد الاجتماعات مع إدارة الأرباح.	تحليل انحدار المربعات الصغرى العادي.	Modified Jones (1995)	184 شركة (ماليزيا) 2009-2012	Fadzilah (2017)

### 3-1-3: ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

ركزت الدراسة الحالية على البحث في أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، لذا تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بما يلي:

- بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين وجود ندرة في الدراسات السابقة التي قاست إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية في البيئة الأجنبية بصفة عامة، والبيئة العربية بصفة خاصة، وهذا يعد دافعاً قوياً للتعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح مقاسة بالأنشطة الحقيقية في الأردن.

- اعتمدت هذه الدراسة على العضوية في أكثر من مجلس كأحد المتغيرات التي تمثل خصائص مجلس الإدارة، حيث أن هذا المتغير لم يبحث به إلا عدد قليل من الدراسات مع إدارة الأرباح على مستوى الدراسات بالبيئة العربية.

- تعتمد هذه الدراسة على بيانات فعلية للشركات محل الدراسة من خلال الاطلاع على التقارير المالية الخاصة بكل شركة، كما تعتمد الدراسة على أحدث بيانات متاحة وهذا يعطينا نتائج أكثر دقة.

### 3-2: فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وما ورد في الأدبيات السابقة تم تطوير وصياغة الفرضيات، كما يلي:

أولاً: خصائص مجلس الإدارة:

يؤدي مجلس الإدارة دوراً رئيسياً في هيكل حوكمة الشركات، حيث يعد أفضل آلية للرقابة على سلوك الإدارة، فهو مسؤول عن حماية رأس مال المساهمين في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال الصلاحيات القانونية الممنوحة له التي تمكنه من تعيين أو إعفاء أو مكافأة أعضاء الإدارة العليا (بروش ودهيمي، 2012).

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة أنه لزيادة فاعلية مجلس الإدارة يجب أن يتحلى بعدد من الخصائص حيث اعتمدت العديد من الدراسات السابقة بعضاً من خصائص مجلس الإدارة المختلفة كدراسة (Malik, 2015) و (Azzoz & Khamees, 2016) و (Fadzilah, 2017) و (Alareeni, 2017)، وفيما يلي توضيح لكل خاصية على حدى والأثر الذي تؤثر على إدارة الأرباح حسب ما جاء في الدراسات السابقة بهدف تطوير فرضيات الدراسة:

#### 1. حجم مجلس الإدارة (BSIZE):

مما لا شك به أن توافر العدد الكافي من أعضاء المجلس من المرتكزات المهمة التي تساعد المجلس على القيام بالمهام الموكلة إليه بكل فاعلية وكفاءة، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة لأثر حجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، فقد أشارت دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) إلى وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بينما وجدت الدراسات التالية: (Susnto&Pradipat, 2016; Chouaibi et al., 2016; Alareeni, 2017) أثر سلبي بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح بينما لم تجد دراسة (Malik, 2015) أي علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح وبناءً على ما سبق تم صياغة الفرضية التالية:

**H1:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

2. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (BIN):

أوضح (Fama & Jensen, 1983) أن الأعضاء المستقلين عبارة عن أعضاء غير تنفيذيين لا يتم تعيينهم من قبل المؤسسة نفسها ولا يملكون أي علاقات تجارية تربطهم بها ولذلك فهم بمثابة مراقبين حقيقيين على سلوك الإدارة لأنهم لا ينتمون لها، ويعد وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة مظهراً من مظاهر الحوكمة الفعالة التي تعمل على تحسين أداء الشركة فكلما ازداد عدد الأعضاء المستقلين ازدادت الرقابة على أداء الإدارة وتعمل الرقابة الجيدة على اجبار الإدارة على تحسين جودة افصاح بيانات الشركة وبالتالي تزداد ثقة المساهمين بنزاهة التقارير المالية (Abdul Rahman & Ali, 2006)، وفيما يتعلق بأثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح فقد تبيننت نتائج الدراسات حيث أوضحت كل من دراسة (Azzoz & Khames, 2016) ودراسة (Alareeni, 2017) وجود أثر إيجابي ما بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح بينما توصلت الدراسات التالية: (Liu&Tsai, 2015; Chouaibi *et al.*, 2016; Abbadie *et al.*, 2016) إلى وجود أثر سلبي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح هذا و توصلت دراسة (Malik, 2015) إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية، وفي ضوء ما سبق من نتائج تتوقع هذه الدراسة وجود أثر سلبي ما بين استقلالية أعضاء المجلس وإدارة الأرباح ويرجع ذلك لما للمدراء المستقلين من أهمية رقابية تحد من سلوك الإدارة الانتهازي، وبذلك يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

**H2:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

### 3. الخبرة المالية لأعضاء المجلس (BFEXP):

إن إعداد التقارير المالية من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة، ولهذا فإن توفر أعضاء مستقلين من ذوي الخبرات المالية يعزز من عملية الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية (Ahmad, 2013)، كما أشارت دراسة (Bark & Shin, 2004) أن المعرفة المالية أحد أهم العوامل التي تحد من ممارسة إدارة الأرباح، وقد توصلت دراسات (Xie *et al.* 2003) و (Bark & Shin, 2004) لوجود علاقة سلبية ما بين الخبرة المالية وإدارة الأرباح، ولكن وجدت وجهة نظر مختلفة لبعض الدراسات فيما يخص الخبرة المالية وإدارة الأرباح فقد بينت دراسة (Qi *et al.*, 2017) أن أعضاء المجلس الذين يملكون خبرة مالية قد يلجؤوا لممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر من الأعضاء الذين لا يملكون خبرة مالية وهذا ما توصلت له دراسة (Ahmad, 2013) ودراسة (Metawee, 2013) حيث وجدت دراساتهم علاقة إيجابية للخبرة المالية على إدارة الأرباح، بينما توصلت دراسة (Liu&Tsai, 2015) إلى وجود أثر سلبي للخبرة المالية على إدارة الأرباح الفعلية، ورأت هذه الدراسة أن الخبرة المالية من المؤهلات الضرورية التي يجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة لمساعدتهم في اتمام مهمتهم الإشرافية والرقابية، وبهذا تم صياغة الفرضية التالية:

**H3:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.



#### 4. عدد اجتماعات المجلس (BMEET):

يعد تكرارات اجتماعات المجلس مؤشراً مهماً على مدى نشاط أعضاء المجلس ودرجة التواصل فيما بينهم (Chouaibi *et al.*, 2016) فكلما زاد تكرار اجتماعاتهم زادت فرصة الشركة في الحصول على معلومات ذات أهمية بسبب المناقشات التي تدور في الاجتماعات والتي تعمل على تبادل الخبرات بين الأعضاء الخارجيين المستقلين والأعضاء التنفيذيين في المجلس، إضافةً إلى ذلك يتمكن المجلس من أداء دوره الرقابي بشكل فعال وهذا يحسن من جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يخفض من إدارة الأرباح (Chouaibi *et al.*, 2016)، وهذا ما توصلت له الدراسات التالية: (Xie *et al.* 2003 ; Metawee, 2013) التي وجدت علاقة سلبية بين عدد اجتماعات المجلس وإدارة الأرباح بينما توصلت دراسة (Fadzilah, 2017) إلى وجود علاقة إيجابية لنشاط المجلس على إدارة الأرباح، وتوصلت دراسة؛ (Liu & Tsai, 2015) ودراسة (Chouaibi *et al.*, 2016) إلى وجود أثر سلبي لعدد الاجتماعات على إدارة الأرباح. وبناءً على الدراسات السابقة تفترض الدراسة الحالية وجود أثر سلبي لعدد مرات اجتماع أعضاء المجلس على إدارة الأرباح، حيث يمكن صياغة الفرضية كما يلي:

**H4:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

#### 5. العضوية في أكثر من مجلس (MULTDIR):

وتعني الأعضاء الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى، وليعد العضو مشغولاً يجب أن يشغل ثلاث عضويات فأكثر (Fich & Shivdasani, 2006) ، وقد

وجدت فرضيتين متناظرتين أوضحتها دراسة (Baatour *et al.*, 2016) فمن الجانب السلبي يفترض أن الأعضاء الذين يشغلون مناصب متعددة لن يتوفر لديهم الوقت الكافي لمراقبة أداء المدراء في الشركة الأمر الذي قد يؤدي الى ظهور إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى قد يشير تعدد العضويات إلى سمعة جيدة وخبرة في التعامل مع قضايا التقارير المالية مما يعمل على الحد من إدارة الأرباح، وقد توصلت دراسة (Baatour *et al.* 2016) إلى وجود أثر إيجابي لتعدد العضويات على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، أما في دراسة (Liu&Tsai, 2015) فقد توصلت دراستهم إلى وجود أثر سلبي للعضوية في أكثر من مجلس على إدارة الأرباح بينما لم تتوصل دراسة (Nugroho & Eko, 2011) إلى وجود أي أثر ذا دلالة إحصائية، وترى الدراسة الحالية أن تعدد العضويات تضيف خبرة جيدة إلى أعضاء المجلس وهذا يبني لهم سمعة جيدة مما يشكل رغبة قوية لديهم للحفاظ على هذه السمعة وزيادة فاعلية مستوى رقابتهم، ومن هنا يمكن صياغة الفرضية التالية:

**H5:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للعضوية في أكثر من مجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

6.نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (BOWN):

تعد قضية ملكية أعضاء المجلس للأسهم من الأمور المثيرة للجدل فقد أشارت الدراسات على وجود احتماليين متناقضين، فمن الممكن أن تعمل ملكية أعضاء المجلس للأسهم على زيادة رغبتهم في الحفاظ على سير عمليات الشركة على أكمل وجه لضمان تحسين أداء الشركة وزيادة أرباح الشركة وبالتالي تحسين دورهم الرقابي (Nugroho & Eko, 2011). لكن من الجانب الآخر فمن الممكن أن تؤدي زيادة ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة

إلى منحهم الحرية لتصرف بما يتمشى مع مصالحهم الخاصة، وقد يتشكل حافز لدى هؤلاء الأعضاء لتلاعب بالأرباح من خلال زيادتها وذلك لزيادة عوائد الأسهم قصيرة الأجل (Huang *et al.*, 2013)، وقد أوضحت دراسة وجود علاقة سلبية لملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بينما توصلت دراسة (Liu&Tsai, 2015) إلى أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تؤثر إيجاباً على إدارة الأرباح، وتوصلت دراسة (Susanto & Pradipat, 2016) لعدم وجود أي أثر ذو دلالة إحصائية لملكية المجلس للأسهم على إدارة الأرباح، وترى الدراسة الحالية أن ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة تعمل على موازنة المصالح وتحسين نوعية الرقابة، وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

**H6:** يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

ثانياً: المتغيرات الضابطة:

هنالك بعض المتغيرات غير خصائص مجلس الإدارة التي قد تؤثر على علاقة خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، وقد بحثت الدراسات السابقة بهذه المتغيرات حيث تبين وجود ارتباط بين هذه المتغيرات وإدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على أربعة متغيرات ضابطة كما يلي:

#### 1. حجم الشركة (FSIZE):

يعد حجم الشركة أحد العوامل المهمة التي عادةً ما يتم اعتماده لتفسير أداء الشركات المالي، وقد أشارت الدراسات السابقة لوجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وحجم الشركة ومن هذه الدراسات (Abdul Rhman & Ali, 2006; Gonzalez & Garcí'a-Meca, 2014)

وهذا بدوره يدعم وجهة النظر القائلة أن الشركات ذات الحجم الصغير تميل لممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر وذلك لأنها لا تخضع لتدقيق من الجهات التنظيمية كما في الشركات كبيرة الحجم، لكن قد تتعرض الشركات الكبيرة للضغط من قبل المساهمين وتوقعاتهم الأمر الذي يدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح لمطابقة هذه التوقعات وكسب ثقة المساهمين مما يعني أن حجم الشركة مرتبط بإدارة الأرباح بشكل إيجابي كما تبين في دراسات (Epps&Ismail, 2008; Soliman&Ragab, 2013).

## 2.الرافعة المالية (LVE):

تشير الرافعة المالية إلى مدى اعتماد الشركة على الديون للحصول على التمويل اللازم لإتمام عملياتها التشغيلية، فكلما زادت نسبة الرافعة المالية كان ذلك مؤشراً على أن الشركة مثقلة بالديون وتتعرض لفحص دقيق من قبل البنوك والمقرضين وهذا يقيد الإدارة ويحد من ممارسة إدارة الأرباح مما يعني أن الرافعة المالية ترطبت بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح (Park & Shin, 2004; Abed *et al.*, 2012; Soliman & Ragab, 2013)، ومما لا شك به أن زيادة نسبة الرافعة المالية يعني أن الشركة معرضة لمخاطر مالية بسبب عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها ونتيجة لذلك تلجئ الشركات في مثل هذه الحالات للتلاعب بالأرقام المحاسبية وهذا بدوره قد يعكس وجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح (Watts & Zimmerman, 1986; Abbadi, 2016).

## 3.العائد على الأصول (ROA):

يعد العائد على الأصول من أهم المؤشرات التي تعكس أداء الشركة وكلما زادت نسبة العائد على الأصول دل ذلك على أداء جيد للشركة مما يجعلها أكثر جاذبية وهذا بدوره يشكل دافع

لدى المدراء للبحث عن طرق لزيادة أرباح الشركة وغالباً تكون زيادة الدخل عن طريق إدارة أرباح الشركة، ولذلك كلما انخفض أداء الشركة ازدادت حاجة الإدارة للانخراط بالتلاعب بالأرباح لزيادة أرباح الشركة وهذا ما عبرت عنه كل من دراسة (Abdul Rahman&Ali, 2006; Fadzilah, 2017)، بينما توصلت العديد من الدراسات لوجود أثر سلبي للعائد على الأصول على إدارة الأرباح فكلما كان عائد الشركة على الأصول مرتفع حد ذلك من ممارسة إدارة الأرباح (Liu & Tsai, 2015; Abbadi, 2016).

#### 4. حجم شركة التدقيق (BIG4AUD):

اشتهرت شركات Big 4 بجودة تدقيقها وكفاءة أدائها الأمر الذي يعطي انطباع لدى المساهمين بجودة محتوى المعلومات المالية المنشورة من قبل الشركة التي خضعت لتدقيق من قبل Big 4 وعدم وجود تحريفات جوهرية وتتمثل شركات Big 4 ب: (KPMG, Deloitte, Ernst & Young and PWC) وبشكل عام وجدت الدراسات السابقة أدلة تبين انخفاض إدارة الأرباح في الشركات التي تم تدقيقها من قبل Big 4 (Epps&Ismail, 2015; Liu&Tsai, 2008)، وقد بينت دراسة (Chi *et al.*, 2011) أنه كلما ازدادت جودة الجهة المدققة انخفضت إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بسبب قدرتهم على كشف تلاعب الإدارة بالأرباح على أساس الاستحقاق الأمر الذي يدفع هذه الشركات لتوجه نحو ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهذا ما أكدت عليه دراسة (Chi *et al.*, 2011) التي أشارت إلى أن الشركات التي دققت من قبل Big 4 قد ارتبطت بمستوى أعلى من إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

### 3-3 خلاصة الفصل

أوضح هذا الفصل الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وأهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، وفي نهاية الفصل تم عرض فرضيات الدراسة، وسيناقش الفصل القادم مصادر جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، وكيفية قياس متغيرات الدراسة بالإضافة إلى نموذج الدراسة.

## الفصل الرابع

### منهجية الدراسة

1-4: مصادر جمع البيانات

2-4: مجتمع وعينة الدراسة

3-4: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

3-4: نموذج الدراسة

4-4: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

4-5: خلاصة الفصل

## تمهيد

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة المعتمدة لدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويستعرض بدايةً مصادر جمع البيانات، ثم يصف مجتمع وعينة الدراسة التي تم اختيارها لتطبيق الدراسة، ويتبع ذلك وصف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بالإضافة إلى ذلك سيوضح نموذج الدراسة المتبع لقياس الفرضيات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، وذلك للوصول إلى أهداف الدراسة المنشودة.

### 4-1: مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين أساسيين للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وهما كما يلي:

المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة على المكتبات للحصول على المراجع من كتب ودوريات ورسائل علمية كرسائل الماجستير والدكتوراه، كما اعتمدت على قواعد البيانات الالكترونية للوصول إلى المقالات العربية والأجنبية المنشورة في المجالات العلمية والمتعلقة بموضوع الدراسة بهدف توفير المعلومات اللازمة لإثراء الجانب النظري من الدراسة.

المصادر الأولية: لإتمام الجانب العملي في هذه الدراسة تم الرجوع إلى التقارير المالية السنوية الخاصة بشركات القطاع غير المالي المكونة من الشركات العقارية والخدمية والصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2015 - 2017) والمنشورة على موقع بورصة عمان الإلكتروني ([www.ase.com.jo](http://www.ase.com.jo)).



#### 4-2: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الخدمية، والصناعية، والعقارية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان (ASE) والتي بلغ عددها (143) شركة نهاية عام 2017. أما عينة الدراسة فقد بلغت (131)، مقسمة إلى (46) شركة خدمية و (62) شركة صناعية و (35) شركة عقارية، وذلك بعد استثناء (12) شركة لم تكن تقاريرها السنوية متوفرة أو لم تكن مدرجة طوال فترة الدراسة ليصل حجم العينة (131) شركة. ويلاحظ أن البيانات تتكون من بيانات مقطعية وسلاسل زمنية الأمر الذي يتيح لنا تحليلها على شكل (Panel Data).

#### 4-3: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

أولاً: المتغير التابع Dependent Variable

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (REM) وقد تبين من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وجود ثلاثة مقاييس لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهي التلاعب بالمبيعات (Sales Manipulation)، وزيادة الإنتاج (Abnormal Production)، وتخفيض النفقات التقديرية (Discretionary Expnses)، وستكتفي هذه الدراسة بقياسها عن طريق التلاعب بالمبيعات وعن طريق زيادة الإنتاج.

- أشار (Roychowdhury, 2006) أن المدراء يقوموا بالتلاعب بالمبيعات من خلال عمل خصومات سعرية مفرطة، أو تسهيل شروط الائتمان لزيادة المبيعات الحالية بشكل مؤقت، ويتم احتساب التلاعب بالمبيعات من خلال التدفقات النقدية غير الطبيعية (Abnormal CFO) باستخدام نموذج (Roychowdhury, 2006) الذي يسمح بقياس التدفقات النقدية

التشغيلية الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى يمكننا من قياس التدفقات النقدية التشغيلية

غير الطبيعية المتمثلة بالخطأ العشوائي من خلال النموذج التالي:

$$\frac{CFO_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + \beta_1 \left( \frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{\Delta S_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث إن:

$CFO_t$ : تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة خلال الفترة  $t$ .

$S_t$ : تمثل صافي المبيعات للشركة خلال الفترة  $t$ .

$\Delta S_t$ : تمثل التغير في المبيعات خلال الفترة  $t - S_{t-1}$ .

$A_{t-1}$ : إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة السابقة  $t-1$ .

$\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي، الذي يمثل التدفقات النقدية غير الطبيعية.

- من أجل زيادة الأرباح يقوم المدراء في بعض الأحيان بزيادة الإنتاج بشكل أكبر من

المطلوب؛ وذلك بهدف تخفيض متوسط التكلفة الإجمالية للوحدة الواحدة، وينتج عن ذلك

تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (COGS)، وزيادة إجمالي الربح التشغيلي (Operating

Profit Margin) كما ينتج عن زيادة الإنتاج زيادة في تكاليف التخزين، وسيتم احتساب

تكلفة البضاعة المباعة الفعلية باستخدام نموذج (Roychowdhury, 2006) المتمثل

بالنموذج التالي:

$$\frac{COGS_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث إن:

$COGS_t$ : تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة  $t$ .

$\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي، الذي يمثل التدفقات النقدية غير الطبيعية.

## ثانياً: المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

تتمثل المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة بخصائص مجلس الإدارة حيث اعتمدت الدراسة على الخصائص التالية: حجم مجلس الإدارة (BSIZE)، استقلالية مجلس الإدارة (BIN)، الخبرة المالية لأعضاء المجلس (BFEXP)، عدد اجتماعات المجلس (BMEET)، العضوية في أكثر من مجلس (MULTDIR)، نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة (BOWN)، هذا وسيتم قياس كل خاصية على جدى وقد تم إيضاح ذلك في جدول رقم (2-4).

## ثالثاً: المتغيرات الضابطة (Control Variables):

لا تعد خصائص مجلس الإدارة المتغيرات الوحيدة التي تؤثر على إدارة الأرباح لذلك فقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات الضابطة التي من الممكن أن يكون لها أثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة سابقة الذكر وعلى إدارة الأرباح، وتتمثل هذه المتغيرات ب: حجم الشركة (FSIZE)، العائد على الأصول (ROA)، الرافعة المالية (LEV)، حجم شركة التدقيق (BIG4AUD) حيث هنالك عدد من الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة بين هذه المتغيرات وإدارة الأرباح كدراسة (Abdul Rahman & Ali, 2006; Soliman&Ragab,2013; Abbadi *et al.*, 2016) وقد تم إيضاح هذه المتغيرات في جدول رقم (2-4).

جدول (4-2): المتغيرات المستقلة والضابطة وطرق قياسها

المرجع	طرق قياس المتغيرات	رمز المتغير	المتغيرات المستقلة
Fadzilah, 2017; Xie et al. 2003	إجمالي عدد الأعضاء في مجلس الإدارة	BSIZE	حجم مجلس الإدارة
Fadzilah, 2017; Xie et al. 2003	إجمالي عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد الأعضاء في المجلس	BIN	استقلالية أعضاء المجلس
Susnto & Prdipta, 2016; Qi et al., 2017	إجمالي عدد الأعضاء الحاصلين على شهادة في تخصص المحاسبة أو أي تخصص مالي/ إجمالي عدد الأعضاء في المجلس	BFEXP	الخبرة المالية لأعضاء المجلس
Abadi et al. 2016; Chouaibi et al. 2016	عدد اجتماعات المجلس السنوية	BMEET	عدد الاجتماعات
Fadzilah, 2017; Baatour et al., 2016	إجمالي عدد الأعضاء المشغولين بمجالس أخرى/ إجمالي عدد الأعضاء في المجلس	MULTDIR	العضوية في أكثر من مجلس
Abed et al. 2012; Alareeni 2017	نسبة ملكية أعضاء المجلس لأسهم للشركة.	BOWN	نسبة ملكية مجلس الإدارة
<b>المتغيرات الضابطة</b>			
Fadzilah, 2017; Rhman & Ali, 2006	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة	FSIZE	حجم الشركة
Fadzilah, 2017; Rhman & Ali, 2006	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	LEV	الرافعة المالية
Fadzilah, 2017; Rhman & Ali, 2006	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/ إجمالي الأصول	ROA	العائد على الأصول
Liu & Tsai, 2015; Epps & Ismail, 2008	يعطى الرقم 1 إذا الشركة خضعت لتدقيق من قبل Big 4 والرقم 0 إذا دقت من جهات أخرى	BIG4AUD	حجم شركة التدقيق

#### 4-4: نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح كدراسات (Soliman&Ragab, 2013; Liu&Tsai, 2015; Chouaibi *et al.*, 2016) (Multiple Liner Regression Model) تبين أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Model) هو الأنسب لهذه الدراسة؛ وذلك لأن الدراسة تبحث في أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد، وقد تم تطوير هذا النموذج من أجل اختبار فرضيات الدراسة حيث سيقوم هذه النموذج باختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية التي تتمثل بالتلاعب بالمبيعات، وقد تم اعتماد التلاعب بالمبيعات لتعبير عن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بعد جمع بيانات الدراسة حيث تبين أن بعض البيانات اللازمة لتطبيق نموذج زيادة الإنتاج غير متوفرة في التقارير المالية؛ ولذلك صيغ نموذج الدراسة بالشكل التالي:

$$REM_{it} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIN_{it} + \beta_3 BFXP_{it} + \beta_4 BMEET_{it} + \beta_5 MULTDIR_{it} + \beta_6 BOWN_{it} + \beta_7 FSIZE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} BIG4AUD_{it} + \epsilon_{it}$$

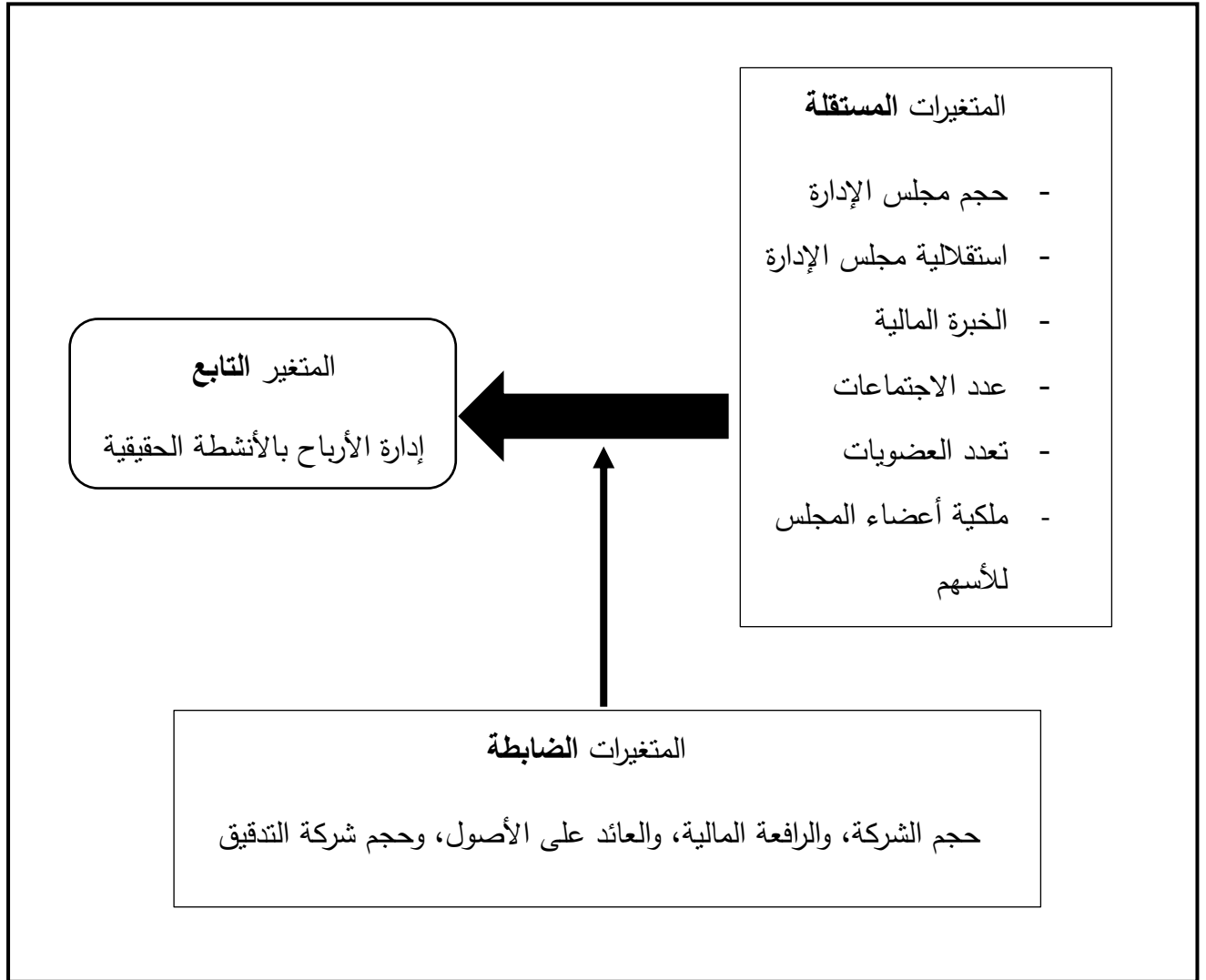
حيث إن:

إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.	$REM_{it}$
قيمة الحد الثابت.	$\beta_0$
معاملات معادلة الانحدار.	$\beta_{10} - \beta_1$
حجم مجلس الإدارة.	$BFSIZE_{it}$
استقلالية أعضا مجلس الإدارة.	$BIN_{it}$
الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة.	$BFXP_{it}$
عدد اجتماعات المجلس.	$BMEET_{it}$

$MULTDIR_{it}$	:العضوية في أكثر من مجلس.
$BOWN_{it}$	: ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة.
$FSIZE_{it}$	: حجم مجلس الإدارة.
$LEV_{it}$	: الرافعة المالية.
$ROA_{it}$	: العائد على الأصول.
$BIG4AUD_{it}$	: حجم شركة التدقيق Big4.
$\epsilon_{it}$	: الخطأ العشوائي.

❖ ويوضح الشكل (1-4) نموذج الدراسة بالشكل التالي:

الشكل (1 - 4): نموذج الدراسة



#### 4-5: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (STATA) الإحصائي لتحليل البيانات وإجراء

الاختبارات الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):

استخدم هذا الاختبار لغاية وصف كل متغير من متغيرات الدراسة وعرضها بشكل جداول،

وذلك من خلال مقاييس النزعة المركزية: المتوسط الحسابي (Means) ومقاييس التشتت:

الانحراف المعياري (Standard Deviation) لقياس مدى تباعد واختلاف البيانات، وأعلى

قيمة وأدنى قيمة للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي (Statistical Inference):

حيث يُستخدم عادةً مجموعة من الاختبارات لتحقيق من صلاحية البيانات لنموذج الدراسة،

ويكون ذلك قبل اختبار فرضيات الدراسة، وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار التوزيع

الطبيعي (Normal Distribution) لتأكد من صلاحية البيانات، حيث يجب أن تكون

المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، كما تم استخدام اختبار التداخل الخطي

(Multicollinearity Test) لتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات؛ وذلك لأن قوة

النموذج تتبع من فرضية استقلال كل متغير من التغيرات المستقلة والضابطة، وسيتم هذا

الاختبار من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وكذلك تم

استخدام تحليل الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط

الذاتي، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاوزة للمتغيرات مترابطة وهذا يؤثر على

صحة نموذج الدراسة (السرطاوي وآخرون، 2013).

ثالثاً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Model):

يعد نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أنسب النماذج لدراسة أثر عدة متغيرات مستقلة (حجم المجلس، واستقلالية أعضاء المجلس، وعدد اجتماعات، والخبرة المالية، وتعدد العضويات، وملكية المجلس لأسهم الشركة) على المتغير التابع (إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية)؛ باستخدام (Balance Panel Data) لاختبار بيانات الدراسة.

#### 4-6: خلاصة الفصل

في هذه الفصل تم إيضاح المنهجية المتبعة للدراسة، ومصادر جمع البيانات، كما تناول الفصل متغيرات الدراسة وطرق قياسها بالإضافة إلى ذلك تم تطوير نموذج الدراسة وصولاً إلى الأساليب الإحصائية المتبعة، وسوف يقوم الفصل التالي باستعراض نتائج تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.



## الفصل الخامس

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-5: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

2-5: اختبار صلاحية البيانات لتحليل الانحدار

3-5: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

4-5: اختبار الفرضيات

## تمهيد

يستعرض هذا الفصل التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة؛ بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة التي تتعلق بأثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، حيث يتطرق الفصل بالبداية للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار صلاحية البيانات لتحليل الانحدار، ومن ثم يتم عرض نتائج تحليل الانحدار، واختبار الفرضيات بناءً على نتائج تحليل الانحدار لبيانات الدراسة.

### 5-1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (5-1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة خلال الفترة (2015-2017)، حيث يتضمن التحليل الوصفي كلاً من الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة وأدنى قيمة.

#### جدول (5-1)

##### التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	.07	.04	.12	.0002	1.67
حجم مجلس الإدارة	7.45	7	2.19	3	13
استقلالية أعضاء المجلس	.38	.40	.25	0	1
الخبرة المالية لأعضاء المجلس	.22	.20	.18	0	.86
عدد الاجتماعات	7.96	7	3.08	3	24
تعدد العضويات	.15	.14	.18	0	.8
ملكية أعضاء المجلس	.26	.05	1.02	0	10
حجم الشركة (دينار أردني)	75018110	22824281	178,700,550	137049	1368290164
العائد على الأصول	3.32	.19	10.55	-48.3	115
الرافعة المالية	28.75	.24	23.46	.001	105
حجم شركة التدقيق	37.15	-	.48	0	1

\* عدد المشاهدات 393

يتبين من الجدول (5-1) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (0.07) من إجمالي الأصول عند انحراف معياري (0.12)، وقد بلغت أدنى قيمة (0.0002)، أما أعلى قيمة فقد بلغت (1.67)، وهذا يدل على عدم ممارسة بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
- بلغ المتوسط الحسابي لحجم مجلس الإدارة (7.45) عند انحراف معياري (2.19)، أما أدنى وأعلى قيمة فقد تراوحت ما بين (3-13)، وهذا يعني أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة الأردنية المتعلقة بعدد أعضاء مجلس الإدارة والتي تنص على أن عدد أعضاء المجلس يجب ألا يقل عن خمسة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً.
- أما بالنسبة لاستقلالية أعضاء المجلس حيث يلاحظ من الجدول السابق أن أدنى قيمة قد بلغت (0) وأعلى قيمة قد بلغت (1) بمتوسط حسابي (0.38) وانحراف معياري (0.25)، وهذا يعني أن هناك عدد من الشركات الأردنية المساهمة العامة ما زالت لا تلتزم بنص قواعد حوكمة الشركات الأردنية، الذي ينص على أن تلت أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مستقلين، بالمقابل هناك بعض الشركات كان جميع أعضاؤها مستقلين وهذا يشير إلى وجود رقابة جيدة تضمن نزاهة وشفافية التقارير المالية.
- بلغ المتوسط الحسابي للخبرة المالية لأعضاء المجلس (0.22) عند انحراف معياري (0.18)، كما بلغت أدنى قيمة (0) وأعلى قيمة (0.86)، وهذا يشير إلى وجود مجالس إدارة في عينة الدراسة لا يمتلك أعضاؤها أي مؤهل محاسبي أو مالي، ومن ناحية أخرى هناك مجالس إدارة معظم أعضاؤها مؤهلين محاسبياً ومالياً.

- بلغ المتوسط الحسابي لعدد الاجتماعات (7.96) عند انحراف معياري (3.08)، كما بلغت أدنى قيمة (3) وأعلى قيمة (24)، وهذا يعني عدم التزام بعض الشركات بالحد الأدنى الذي تم تحديده في قواعد حوكمة الشركات الأردنية والبالغ ستة اجتماعات، لكن على الصعيد الآخر يوجد شركات أردنية تجتمع خلال العام (24) مرة وهذا يشير إلى النشاط والفاعلية في مجالس الإدارة في هذه الشركات.

- أما بالنسبة لتعدد العضويات فقد بلغت أدنى قيمة (0) وأعلى قيمة (0.80) وبمتوسط حسابي (0.15) وانحراف معياري (0.18)، وهذا يشير لعدم امتلاك بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية لأعضاء يشغلون عضويات أخرى، في حين أن بعض الشركات معظم أعضاؤها يشغلون عضويات أخرى في مجالس إدارات أخرى وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه الشركة.

- بلغ المتوسط الحسابي لملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة (0.26) عند انحراف معياري (1.02)، كما بلغت أدنى قيمة (0) وأعلى قيمة (10)، وهذا يعني أن هناك مجالس إدارة لا يملك أعضاؤها أي أسهم تخص الشركة، وهناك بعض الشركات يمتلك أعضاؤها أسهم بنسبة مرتفعة إلى حد مما قد يجعل بيدهم سلطة الملاك.

- وبالنسبة للمتغير الضابط حجم الشركة فقد بلغ المتوسط الحسابي (75) مليون دينار أردني عند انحراف معياري (178) مليون أردني، وأعلى قيمة (1368) مليار أردني وأدنى قيمة (137049)، وهذا يشير لتفاوت أحجام الشركات المساهمة العامة الأردنية محل الدراسة.

- بلغ الوسط الحسابي للعائد على الأصول (3.32) عند انحراف معياري (10.55)، وقد بلغت أدنى قيمة (-48.3) وأعلى قيمة (115)، وهذا يعني وجود تذبذب واضح لأرباح الشركات المساهمة العامة خلال فترة الدراسة.
- أما المتغير الضابط الرافعة المالية فقد تراوحت أدنى وأعلى قيمة بين (105-0.001)، وقد بلغ الوسط الحسابي (28.75) وانحراف معياري (23.46)، وهذا يعني أن درجة تشتت البيانات كانت متوسطة حول متوسطها الحسابي.
- بلغ الوسط الحسابي لحجم شركة التدقيق (37.15) عند انحراف معياري (1.02)، وهذا يشير أن هناك جزء متوسط إلى حد ما من الشركات المساهمة العامة الأردنية تعتمد على شركات Big4 في تدقيق حساباتها المالية.

## 2-5: اختبار صلاحية البيانات لتحليل الانحدار

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات يجب التأكد من صلاحية البيانات وصلاحية النموذج المستخدم وذلك من خلال إجراء عدة اختبارات هي: التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)، واختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، واختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)، واختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

### 1-2-5: اختبار التوزيع الطبيعي (Normal-Distribution Test):

تم إجراء هذا الاختبار للتحقق من أن البيانات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يساعد ذلك على اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لاختبار الفرضيات، ويمكن التعرف على مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي من خلال اختبار الالتواء/التفرطح

(Skewness/Kurtosis Test)، فإذا كان الاحتمال أكبر من (0.05) يعني أن المتغير يخضع لتوزيع طبيعي أما أقل من (0.05) فهو لا يخضع لتوزيع طبيعي ويجب الإشارة هنا أن المتغيرات الوهمية (Dummy variables) لا تخضع لهذا الاختبار. وبعد إجراء الاختبار تبين وجود بعض المتغيرات التي لا تخضع لتوزيع طبيعي، ولمعالجة هذه المشكلة تم اتباع نهج (Gujarati & Porter, 2010)، وتم استخدام ما يسمى (Robust Standard Error).

### 2-2-5: اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي وهي اختبار التداخل الخطي، وسيتم إجراء هذا الاختبار من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، ففي حال وجود ارتباط عند (70%) أو أكثر بين المتغيرات أو بين بعضها البعض يؤدي ذلك إلى تشويه العلاقة بين المتغيرات (Gujarati, 2003) كما يؤدي وجود ارتباط عالي بين المتغيرات إلى نتائج غير دقيقة عند تطبيق معادلة الانحدار. ويبين الجدول رقم (2-5) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة حيث تشير النتائج أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات كانت أقل من (70%)، وهذا يبين عدم وجود ارتباطات عالية وبالتالي لا يوجد أي ارتباطات قد تؤثر على معادلة الانحدار، وقد بلغت أعلى نسبة ارتباط (0.414) بين المتغيرين حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة حيث يلاحظ أن هذه العلاقة موجبة وهذا يعني أنه كلما ازداد حجم الشركة ازداد حجم مجلس الإدارة، كما يمكن أن لاحظ من جدول (2-5) أن ثاني أعلى نسبة ارتباط كانت

بين المغيرين حجم الشركة وحجم شركة التدقيق حيث بلغت نسبة الارتباط (0.357) وهذا يعني

أنه كل ما زاد حجم الشركة كل ما زاد اتجاه الشركات نحو شركات التدقيق Big4.

### جدول (2-5)

مصفوفة الارتباط التبادلية لمتغيرات الدراسة

Variables	REM	BSIZE	BIN	BFEXP	BMEET	MULTIDIR	BOWN	LOGFSIZE	ROA	LEV	
REM	1.000										
BSIZE	-0.075	1.000									
BIN	-0.138	-0.011	1.000								
BFEXP	-0.069	-0.112	-0.039	1.000							
BMEET	0.026	0.018	-0.116	-0.028	1.000						
MULTIDIR	-0.057	0.336	-0.134	-0.054	0.037	1.000					
BOWN	-0.069	0.278	0.036	0.019	-0.101	0.168	1.000				
LOGFSIZE	0.043	0.414	-0.203	-0.046	0.304	0.129	0.042	1.000			
ROA	0.107	0.092	0.017	0.083	0.081	0.153	-0.004	0.033	1.000		
LEV	0.067	0.101	-0.063	0.010	0.109	0.128	-0.094	0.342	0.087	1.000	
BIG4AUD	0.019	0.287	-0.319	0.052	0.103	0.181	0.119	0.357	0.091	0.195	1.000

### 5-2-3: اختبار تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test):

إن أحد أهم الافتراضات الخاصة بالانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ العشوائي، بالإضافة أن متوسطها الحسابي يجب أن يكون مساوي للصفر، وهناك بعض الحالات التي يظهر فيها عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وبهذه الحالة يمكننا استخدام بعض الأساليب الاحصائية للتغلب على مثل هذه المشكلة، وفي هذه الدراسة تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan Test) لقياس تباين الخطأ العشوائي حيث تبين أن معامل كاي<sup>2</sup> يساوي (452.88)، وكان الاحتمال لكاي<sup>2</sup> يساوي (0.00) وهي أقل من قاعدة القبول التي تنص على أن الاحتمال يجب أن يكون أكبر من (5%)، وهذا يعني أن بيانات الدراسة تعاني من مشكلة تباين الخطأ العشوائي التي تم معالجتها باستخدام (Robust Standard Error) عند تحليل الانحدار.

### 5-2-4: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يتم عادة إجراء هذا الاختبار على البيانات ذات طبيعة السلاسل الزمنية (Time Series) وذلك للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية، وقد ينتج عن مشكلة الارتباط الذاتي أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار عن طريق (Durbin-Watson d-Statistic)، وتكون قاعدة القرار عندما يكون (d-Statistic) قريب من (2) يشير ذلك لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Gujarati & Porter, 2010)، وبعد إجراء اختبار (Durbin-Watson Test) على متغيرات الدراسة كانت النتيجة (1.98) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتؤثر على صحة نموذج الدراسة.



### 3-5: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

يوضح هذا الجزء اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، حيث يتناول نموذج الدراسة المتغير المستقل المتمثل بخصائص مجلس الإدارة، والمتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إضافة للمتغيرات الضابطة المتمثلة بحجم الشركة والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم شركة التدقيق.

أولاً: نتائج تحليل الانحدار (Multiple Linear Regression Analysis):

اعتمد نموذج الدراسة على بيانات تسمى (Panel Data) والتي تتكون من بيانات مقطعية (Cross Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series). وبعد إجراء اختبار (Hausman Test) تبين أن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) هو الأنسب لبيانات الدراسة، ويجدر الإشارة هنا أن بيانات الدراسة (Balance Panel Data) ويبين الجدول رقم (3-5) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (3-5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Variables	Standardized Coefficients	Std.Error	T	Sig.
Constant	1.602	.5808	2.76	0.006***
BFSIZE	.0056	.0131	0.43	0.670
BIN	-.3675	.0775	-4.74	0.000***
BFEXP	-.2111	.0738	-2.86	0.005***
BMEET	-.0052	.0044	-1.19	0.235
MULTDIR	-.0882	.1108	-0.80	0.427
BOWN	-.0251	.1010	-0.25	0.804
LOGFSIZE	-.1763	.0781	-2.26	0.025**
ROA	.0004	.0008	0.50	0.615
LEV	-.0009	.0006	-1.53	0.127
BIG4AUD	.0043	.0404	0.11	0.916
Model	N=	393	F=	5.28
Summary	Adjusted R <sup>2</sup> =	0.1732	Sig. F=	0.000

\*\*\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، \*\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%

يتبين من الجدول رقم (3-5) ما يلي:

1. إن نموذج المستخدم في هذه الدراسة لاختبار العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع دال إحصائياً، حيث بلغت (F-Statistic) لنموذج الدراسة (F=5.28) وكانت قيمة الاحتمال (Sig.=0.000)، وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقلة والضابطة في تفسير الأثر على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2. بلغت قيمة معامل التحديد ( $Adj R^2$ ) لنموذج الدراسة (0.17) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة فسرت ما نسبته (17%) من المتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى عوامل أخرى لم تتطرق لها الباحثة، ويلاحظ أن هذه النسبة قريبة لما وجدته (Abbad et al., 2016) حيث كانت نسبة  $R^2$  في دراسته تساوي (0.195)، كما أن نسبة معامل التحديد في هذه الدراسة أعلى مما وجدته دراسة (Susnto & Prdipta, 2016) ودراسة (Abdul Rhman & Ali) حيث كانت نسبة معامل التحديد (0.128) (0.127) على التوالي.

3. يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية عند مستوى (1%) لكل من استقلالية أعضاء المجلس والخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فقد كان الأثر غير دال إحصائياً مع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

4. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فيتضح من الجدول أن حجم الشركة له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهذا

يعني أنه كل ما ازداد حجم الشركة انخفضت إدارة الأرباح، وذلك لأن الشركات الكبيرة تخضع لضوابط قانونية أكثر من الصغيرة، أما بالنسبة لمتغير العائد على الأصول والرافعة المالية وحجم شركة التدقيق فقد كان الأثر غير دال إحصائياً.

#### 4-5: اختبار الفرضيات

##### • الفرضية الأولى: حجم مجلس الإدارة

تنص الفرضية على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية. وبالرجوع إلى الجدول رقم (3-5) تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث بلغت قيمة ( $t=0.43$ ) بدلالة إحصائية ( $\text{Sig.}=.67$ )، وبالتالي ترفض الفرضية. مما يعني أن حجم مجلس ليس له أي تأثير على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في شركات عينة الدراسة، وقد يفسر اختلاف نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسات التي وجدت أثر سلبي لأنها طبقت في بيئات مغايرة. ويمكن الإشارة أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع دراسة (Fadzilah, 2017) ودراسة (Malik, 2015) ، بينما تعارضت نتيجة هذه الدراسة مع الدراسات التالية: (Chouibi *et al.* 2016; Alareeni, 2018) حيث توصلت هذه الدراسات لوجود أثر سلبي لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح.

• الفرضية الثانية: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تنص الفرضية على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية. بالنظر إلى الجدول رقم (3-5) يتبين وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى (1%) بين استقلالية أعضاء المجلس وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث بلغت قيمة  $(t=-4.74)$  بدلالة إحصائية  $(Sig.=0.000)$ ، وبالتالي تقبل الفرضية. وتعني أنه كلما ازدادت استقلالية أعضاء مجلس الإدارة انخفض مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في شركات عينة الدراسة وهذا يؤكد على دور الأعضاء المستقلين في زيادة الرقابة وضبط جودة التقارير المالية.. حيث أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات التالية: (Xie *et al.*, 2003, Chouibi *et al.* 2016, Liu & Tsai, 2016)، بينما تعارضت نتائج الدراسة مع ما توصلت له دراسة (Alareeni, 2018) التي وجدت أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء المجلس على إدارة الأرباح.

• الفرضية الثالثة: الخبرة المالية لأعضاء المجلس

وتنص الفرضية على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

يتبين من جدول رقم (3-5) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث بلغت قيمة  $(t=-2.86)$  بدلالة إحصائية  $(Sig.=0.005)$ ، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية، أي

أنه كل ما زاد عدد الأعضاء الذين يملكون خبرة مالية يؤدي ذلك إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في شركات عينة الدراسة، وهذا بدوره يؤكد على أهمية المعرفة والخبرة المالية التي تساعد على فهم العمليات المحاسبية وبالتالي إنتاج تقارير مالية تمتاز بالشفافية والجودة العالية. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Liu & Tsai, 2016)، بينما تعارضت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Ahmed, 2013) التي وجدت علاقة إيجابية بين الخبرة المالية وإدارة الأرباح.

#### • الفرضية الرابعة: عدد اجتماعات المجلس

والتي تنص على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.

وبالرجوع إلى جدول رقم (3-5) يتبين وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً بين عدد اجتماعات المجلس وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث بلغت قيمة ( $t=-1.19$ ) بدلالة إحصائية ( $Sig.=.235$ )، وبالتالي ترفض الفرضية. وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لعدد الاجتماعات المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لشركات عينة الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى تباين عدد الاجتماعات بين الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (Ahmed, 2013) و (Fadzilah, 2017) التي لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات المجلس وإدارة الأرباح، بينما تعارضت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (Liu &

(Tsai, 2016) ودراسة (Chouibi *et al.*, 2016) التي وجدت أثر سلبي لعدد

اجتماعات المجلس على إدارة الأرباح.

• الفرضية الخامسة: العضوية في أكثر من مجلس

والتي تنص على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للعضوية في أكثر

من مجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية

المساهمة العامة الأردنية.

يتبين من جدول رقم (3-5) وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً بين العضوية

في أكثر من مجلس وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث بلغت قيمة  $t=$

(0.80) بدلالة إحصائية (Sig.=.427)، وبالتالي ترفض الفرضية. وهذا يشير

أن العضوية في أكثر من مجلس ليس لها أي أثر على إدارة الأرباح في الأنشطة

الحقيقية لشركات عينة الدراسة؛ وقد يرجع ذلك إلى أن كثير من مجالس الإدارة

لم يكن يملك أعضاؤها عضويات أخرى. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة

(Fadzilah, 2017) التي لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد

العضويات وإدارة الأرباح، بينما تعارضت نتيجة الدراسة مع دراسة (Boatour

*et al.* 2016) التي وجدت أثر إيجابي لتعدد العضويات على إدارة الأرباح.

• الفرضية السادسة: ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة

تنص الفرضية على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة

لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة

الأردنية.

بالنظر إلى جدول (3-5) يتبين وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً بين ملكية المجلس للأسهم وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث بلغت قيمة ( $t=-0.25$ ) بدلالة إحصائية (Sig.=.804)، وبالتالي **ترفض الفرضية**. وهذا يعني أن ملكية مجلس الإدارة للأسهم ليس لها أي أثر على إدارة الأرباح في الأنشطة الحقيقية لشركات عينة الدراسة، وقد يعزى ذلك لأن كثير من مجالس الإدارة لم يكن يملك أعضاؤها أي أسهم. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Susnto & Prdipta, 2016) والتي أشارت لعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لملكية المجلس للأسهم على إدارة الأرباح، بينما تعارضت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Liu & Tsai, 2016) التي وجدت أثر سلبي لملكية المجلس للأسهم على إدارة الأرباح.

❖ ويمكن تلخيص نتائج قبول/رفض فرضيات الدراسة في الجدول التالي:

#### جدول (4-5)

##### نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتيجة اختبار الفرضيات	الفرضيات	رمز الفرضية
رفض	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H1
قبول	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H2
قبول	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H3
رفض	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H4
رفض	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للعضوية في أكثر من مجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H5
رفض	يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية.	H6

## الفصل السادس

### النتائج و الاستنتاجات والتوصيات

6-1: النتائج والاستنتاجات

6-2: التوصيات



## تمهيد

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات الصناعية والخدمية والعقارية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2015 - 2017) وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (131) شركة، وبعد تحليل البيانات احصائياً خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

### 6-1: النتائج والاستنتاجات

بناءً على نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

1. تبين من نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن متوسط ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (7%) من إجمالي أصول الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد تراوحت النسب بين (0.0002-1.67)، مما يدل على أن هناك توجه من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية للممارسة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، سواء كان ذلك بزيادة الأرباح لتحسين ربحية الشركة أو بتخفيض الأرباح كاستراتيجية تهدف إلى دفع ضرائب أقل.

2. تبين من نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يتراوح ما بين (3-13) وهذا يشير أن هناك بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية لم تلتزم بما حددته قواعد حوكمة الشركات الأردنية بالنسبة لعدد أعضاء المجلس الذي يجب أن يتراوح من (5-13)، هذا وقد أكد تحليل التداخل الخطي على أنه كل ما زاد حجم الشركة زادت الحاجة لزيادة عدد أعضاء المجلس فمن الأمور المتعارف عليها أنه كل

ما زاد حجم الشركة ازداد حجم تعقيد عمليات الشركة وبالتالي تزداد الحاجة لأعضاء مجلس إضافيين.

3. اتضح من التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن هناك بعض الشركات التي لا يتوافر لديها أي أعضاء مستقلين بالرغم من أن قواعد حوكمة الشركات قد نصت على أنها يجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس مستقلين، وقد أكدت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على أهمية الأعضاء المستقلين حيث كانت أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية سلبية ذا دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى فاعلية الأعضاء المستقلين بالحد من ممارسة إدارة الأرباح فهم أعضاء غير تنفيذيين مهمتهم الرقابة على قرارات الإدارة.

4. تبين من نتائج تحليل لانحدار المتعدد وجود أثر سلبية ذا دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وهذا يبين قدرة الأعضاء ذوي الخبرة المالية على الحد من ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

5. توصلت الدراسة أن عدد اجتماعات المجلس ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يقومون بعقد اجتماعات الشركة بهدف الوصول إلى الحد الأدنى من عدد الاجتماعات الذي تم إيضاحه في دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية وهو ست اجتماعات خلال العام أي بمعدل اجتماع كل شهرين.

6. توصلت الدراسة أن العضوية في أكثر من مجلس ليس لها أي أثر ذو دلالة إحصائية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وهذا يعني أن امتلاك الأعضاء لعضويات أخرى في مجالس أخرى لا يؤثر على الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويمكن

أن يعزى ذلك لأن كثير من مجالس الإدارة في عينة الدراسة لم يكن يملك أعضاؤها عضويات أخرى وبالتالي لم يظهر أي أثر للخبرات المكتسبة لمثل هؤلاء الأعضاء في ضبط إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

7. اتضح من نتائج تحليل الانحدار أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء المجلس للأسهم على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، مما يعني أن امتلاك أعضاء المجلس لجزء من أسهم الشركة لم يكن له أثر على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يعزى ذلك لأن كثير من مجالس الإدارة لم يكن يملك أعضاؤها أي أسهم.

8. يتبين من نتائج تحليل الانحدار أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهذا يشير إلى أنه كلما ازداد حجم الشركة انخفضت إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويعزى ذلك لأن الشركات الكبيرة تخضع لضوابط قانونية وتشريعية أكثر من صغيرة الحجم، وقد أكدت نتيجة تحليل التداخل الخطي على ذلك حيث تبين أنه كلما ازداد حجم الشركة ازداد توجه شركات المساهمة العامة لتدقيق من قبل شركات ال Big4.

## 2-6: توصيات الدراسة

بالاعتماد على ما توصلت له الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

1. تحث هذه الدراسة بورصة عمان والجهات التنظيمية على تفعيل دورها الرقابي لزيادة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بقواعد حوكمة الشركات الأردنية فيما يتعلق (بنسبة الأعضاء المستقلين، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد أعضاء المجلس)، وذلك لضمان نزاهة وشفافية التقرير المالية، وتحقيق المصلحة العامة لجميع الأطراف.
2. زيادة التزام الشركات بوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، لما لهم من أهمية رقابية تحد من ممارسة إدارة الأرباح.
3. العمل على تشجيع وجود أعضاء في مجلس الإدارة من ذوي الخبرة المحاسبية والمالية، بهدف الحد من ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح وإصدار تقارير مالية تمتاز بالجودة والدقة العالية.
4. إيفاض الوعي عند المدققين والمحللين الماليين للأخذ بعين الاعتبار أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد تلجأ لممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يكون هذا التوجه بديلاً عن ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، كما تحث الدراسة مجالس الإدارة على تشديد عملية الرقابة على سلوك الإدارة.
5. اجراء أبحاث مستقبلية تأخذ جوانب أخرى لحوكمة الشركات لنظر في قدرتها على الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مثل لجنة التدقيق، والملكية المؤسسية، أو خصائص أخرى لمجلس الإدارة لم يتم تناولها في هذه الدراسة مثل ازدواجية منصب المدير التنفيذي، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، المستوى التعليمي لأعضاء المجلس.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البجلي، صفية عبده. 2016. "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد-عمان.
- بروش، زين الدين ودهيمي، جابر. 2012. " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري". مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- بن درويش، عدنان بن حيدر. 2007. " حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة". اتحاد المصارف العربية.
- بن شيحة، صحراوي ونور الدين، بن قرash محمد. 2018. " مجلس الإدارة وإسهاماته لحوكمة فعالة للشركات: دراسة نظرية تحليلية". مجلة الابتكار والتسويق، مجلد 5، عدد 1، ص: 31 - 55.
- البنك المركزي الأردني. 2018. "قانون الشركات الأردني رقم (22) لعام 1997 وتعديلاته". متاح على <http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/d1d695f5-aaad-4d27-8813-7906df9facda.pdf>
- بني هاني، ديالا عماد. 2017. "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد-عمان.
- بورصة عمان للأوراق المالية، متاح على [www.ase.com.jo/ar](http://www.ase.com.jo/ar)
- زيدان، عمرو علاء الدين. 2017. " العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في شركات العائلية المساهمة المصرية". المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 24، عدد 2، ص: 175-210.
- السرطاوي، عبد المطلب وحمدان، علام ومشتهي، صبري وأبو عجيبة، عماد. 2013. " أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل

- الأزمة العالمية". *مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، مجلد 27، عدد 4، ص ص: 820-846.
- سليمان، محمد مصطفى. 2006. "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري". الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر.
  - شهيد، رزان حسين والعيسى، ضحى محمد. 2017. "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، مجلد 44، عدد 2، ص ص: 265-277.
  - طالب، مهند مجيد ولفته، منال حسين. 2017. "ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاس آثارها على موثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العراقية". *مجلة الدنانير*، مجلد 1، عدد 11، ص ص: 555-584.
  - الفار، عبد المجيد الطيب. 2011. "إدارة الأرباح". الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
  - قاسمي، كمال وسعود، وسيلة. 2016. "دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي - البحرين". *معارف* مجلة علمية محكمة، مجلد 11، عدد 20، ص ص: 234-249.
  - مركز إيداع الأوراق المالية. 2018. "دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". عمان - الأردن، <https://www.sdc.com.jo>
  - يحيى، نعيمة وبوسلمة، حكيمة. 2012. "دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي والإداري". مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

## ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Abbadi, S., Hijazi, Q., Al-Rahahaleh, A. 2016."Corporate Governance Quality an Earnings Management: Evidence from Jordan". *Austalasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol. 10, Iss. 2, pp. 54-75.
- Abed S., Al-attar, A., Suwaidan, M. 2012." Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence". *International Business Research*, Vol. 5, Iss. 1, pp. 216-225.
- Abdul Rhman, R., Ali, F.H. 2006."Board, Audit Committee, Culture an Earnings Management: Malaysian Evidence". *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, Iss. 7, pp. 783-804.
- Abernathy, J., Beyer, B., & Rapley, E. .2014."Earnings Management Constraints: an Examination of the Tradeoff Between Accruals-based Earnings Management and Classification Shifting". *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 41, Iss.5, pp. 600-626.
- Abu Siam, Y.I., Laili, N. H., Bin Khairi, K. F. 2014." Board of Directors and Earnings management Among Jordanian Listed companies: Proposing Conceptual Framework International". *Journal of Technical Research and Applications*, Vol. 2, Iss. 3, pp. 1-7.
- Azzoz, A., Khamees, B. 2016."The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan". *Jordan Journal of Business Administration*, Vol. 12, Iss. 1, pp.187-207.
- Ahmed, S. 2013."Board of Director Characteristics an Earnings Management in Malaysia". *Journal on Business Review*, Vol. 2, Iss. 4, pp. 94-99.
- Akileng, G. 2014."The Efficacy of Corporate Governance in Reducing Opportunistic Accounting Earnings Manipulations". *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 5, Iss. 24, pp. 44-69.
- Alareeni, B. 2018. " Dose Corporate Governance Influence Earnings Management in Listed Companies in Bahrain Bourse?", *Journal of Asia Business Studies*, Vol. 12 Iss. 4, pp. 551-570 .
- Alzoubi, E. S. S. 2012. " Board Characteristics and Financial Reporting Quality Among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework". *Asian Journal of Finance & Accounting*, Vol. 4, Iss. 1, pp. 245- 258.
- Alzoubi, E.S., & Selamat, M.H. 2012."The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning

- Management: Literature Review and Proposed Framework". *International Journal of Global Business*, Vol. 5, Iss. 1, pp. 17-35.
- Badertscher, B. A. 2011." Overvaluation and the Choice of Alternative Earnings Management Mechanisms". *The Accounting Review*, Vol. 86, Iss. 5, pp. 1491-1518.
  - Bartov, E., Givoly, D., & Hayn, C. 2002."The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33, Iss. 2, pp. 173-204 .
  - Bedard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. 2004."The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management". *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 23, Iss. 2, pp. 13-36.
  - Baatour, K., Ben-Othman, H., & Hussainey, K. 2016"The Effect of Multiple Directorships on Real and Accrual-Based Earnings Management: Evidence from Saudi Listed Firms". *Accounting Research Journal*, Vol. 30, Iss. 4, pp. 395-412.
  - Bark, Y.,& Shin, H. 2004."Board Composition and earnings Management in Canada". *Journal of Corporate finance*, Vol. 10, Iss. 3, pp. 431-457.
  - Cheng, S. 2008." Board Size and the Variability of Corporate Performance". *Journal of Financial Economics*, Vol. 87, Iss. 1, pp. 157-176.
  - Chi, W., Lisic, L.L., & Pevzner. M. 2011."Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?". *Accounting Horizons*, Vol. 25, Iss. 2, pp. 315-335.
  - Chouaibi, J., Harres, M., Barhim, N. 2016." The Effect of Board Director's Characteristics on Real Earnings Management: Tunisian-listed Firms". *Journal Knowledge Economy*, Vol. 9, Iss. 3, pp. 999-1013.
  - Cohen, D., & Zarowin, P. 2009." Earnings Management an Excess Investment: Accrual-Based Versus Real Activities". New York University.
  - Cohen, D., A. Dey, & T. Lys. 2008."Real and Accrual Based Earnings Management in the Pre and Post Sarbanes Oxley Periods". *The Accounting Review*, Vol. 83, Iss. 3, pp. 757-787.
  - Cohen, D., Dey, A., & Lys, T. Z. 2005. "Trend in Earnings Management and Informativeness of Earnings Announcements in the Pre-and Post-Sarbanes Oxley Periods". Available at SSRN:



<https://ssrn.com/abstract=658782> or  
<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.658782>.

- Cohen, D.A., & Zarowin, P. 2010."Accrual-Based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Equity Offerings". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50, Iss. 1, pp. 2-19.
- Elias, R. Z. 2004." The Impact of Corporate Ethical Value on Perceptions of Earnings Management". *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, Iss. 1, pp. 84-98.
- Epps, R. w. & Ismail, T. 2008. "Board of Directors' Governance Challenges and Earnings Management". *Journal of Accounting & Organizational Change*, Vol. 5, Iss. 3, pp. 390-416.
- Evans, J., Evans, R., & Loh, S. 2002."Corporate Governance and Declining Firm Performance". *International Journal of Business Studies*, Vol. 10, Iss. 1, pp. 1-18.
- Fadzilah, N.S. 2017."Board of Directors' Characteristics and Earnings Management of Family Owned companies". *International Journal of Accounting & Business Management*, Vol. 5, Iss. 2, pp.68-83.
- Fama, E. F., Jensen, M. 1983."Separation of Ownership and Control". *Journal of Law and Economics*, Vol. 26, Iss. 2, pp. 301-325.
- Fich, E. M., & Shivdasani, A. 2006. "Are Busy Boards Effective Monitors". *Journal of Finance*, Vol. 61, Iss. 2, pp. 689-724.
- Fooladi, M. 2012."Board characteristics and firm performance". *Journal of Modern Accounting and Auditing*, Vol. 8, Iss.5, pp. 688-694.
- Goel, A. M., & Thakor, A. V. 2003."Why Do Firms Smooth Earnings". *The Journal of Business*, Vol. 76, Iss. 1, pp. 151-192.
- González, J.S., & García-Meca, E. 2014." Dose Corporate Governance Influence Earnings Management in Latin American Markets". *Journal of Business Ethics*, Vol. 121, Iss. 3, pp. 419-440.
- Gopalan, R., & Jayaraman, S. 2012."Private Control Benefits and Earnings Management: Evidence from Insider Controlled Firms". *Journal of Accounting Research*, Vol. 5, Iss. 1, pp. 117-157.
- Graham, J.R., Harvey, C.R. & Rajgopal, S. 2005."The economic implications of corporate financial reporting". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 40, Iss. 1, pp. 3-73.
- Gujarati. 2003." Basic Econometrics", Published by McGraw-Hill, fourth Edition, New York.

- Gujarati, DN & Porter. 2010." Essential of Econometrics", Published by McGraw-Hill, fourth Edition, New York.
- Gulzar M.A, & Wang, Z. 2011 "Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms". *International of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 1, Iss. 1, pp. 2162-3082.
- Habbash, S., Alghamdi, S. 2015."The Perception of Earnings Management Motivations in Saudi Public Firms". *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 5, Iss. 1, pp. 122-147.
- Healy, P. & Wahlen, J. 1999."A Review of The Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting". *Accounting Horizons*, Vol. 13, Iss. 4, pp. 365-383.
- Helland, H., and Sykuta, M. 2005."Who's Monitoring the Monitor? Do Outside Directors Protect Shareholders' Interests?". *The Financial Review*, Vol. 40, Iss. 2, pp. 155-172.
- Huang, H. H., Wang, W., & Zhou, J. 2013." Shareholders Rights, Insider Ownership and earnings Management". *Journal of Accounting Finance and Business Studies*, Vol. 49, Iss. 1, pp. 46-73.
- Jensen, M. 1993. " The Modern Industrial Revolution: Exit and Failure of Internal Control Systems". *Journal of Finance*, Vol. 48, Iss. 3, pp. 831-880.
- Jensen, M., & Meckling, W. 1976." Theory of Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and the Capital Structure". *Journal of Financial Economics*, Vol. 3, Iss. 4 pp. 305-360.
- Jiraporn, P., Davidson, w. N., Dadalt, P., & Ning, Y. 2009." Too Busy to Show Up? An Analysis of Directors' Absences". *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol. 49, Iss. 3, pp. 1159-1171.
- Juhl, S. K., Kaur, S., Cooper, B. J. 2015." Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms". *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, Iss. 2, PP. 239-243 .
- Jonse, J. 1991."Earnings Management during Important Relief Investigations". *Journal of Accounting Research*, Vol. 29, Iss. 2, pp. 193-228.
- Kantudu, A., & Samaila, I. 2015."Board Characteristics, Independent Audit Committee and Financial Reporting Quality of Oil Marketing Firms: Evidence from Nigeria". *Journal of Finance, Accounting and Management*, Vol. 6, Iss. 2, pp. 34-50.

- Kao, L., & Chen, A. 2004."The Effects of Board Characteristics on Earnings Management". *Corporate Ownership & Control*, Vol. 1, Iss. 3, pp. 96-107
- Klein, A. 2002. "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33, Iss. 3, pp. 375-400.
- Laksmi, A. C. & Kamila, Z. 2018."The Effect of Good Corporate Governance and Earnings Management to Corporate Social Responsibility Disclosure". *Academy of accounting and financial studies journal*, Vol 22, Iss. 1, pp 1-16.
- Liu, J., & Tsai, c. 2015."Board Member Characteristics and Ownership Impacts on Real Earnings Management: Evidence from Taiwan". *Accounting and Finance Research*, Vol. 4, Iss. 4, pp. 84-96.
- Malik, M. 2015."Corporate Governance and Real Earnings Management: The Role of the Board and Institutional Investors". *Journal of knowledge globalization*, Vol. 8, Iss. 1, pp. 37-87.
- Metawee, A. 2013."The Relationship Between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management, Evidence from Egypt". *Journal of International Business and Finance*, Plymouth Business School, UK, January, Vol. 6, Iss. 1, pp. 1-33.
- Nugrohoh, B. Y. & Eko, U. 2011."Bord Characteristics Earning Management". *Journal of Administrative & Organization*, Vol. 18, Iss.1, pp. 1-10.
- Park, y. w., & Shin, H. H. 2004."Board Composition and Earnings Management in Canada". *Journal of Corporate Finance*, Vol. 10, Iss. 3, pp. 431-457.
- Partha, S.M. 2003." How to Manage Earnings Management". Accounting World Institute of Chartered Financial Institutes of India.
- Rhoades, D. I., RENCHNER, P. I., and sundaramurthy, C. 2000." Board Composition and Financial Performance: A Meta-Analysis of the Influence of Outside Directors". *Journal of Managerial*, Vol. 12, Iss. 1, pp. 76-91 .
- Roychowdhury, S. 2006."Earnings Management through Real Activities Manipulation". *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 42, Iss. 3, pp. 335-370.
- Soliman M., & Ragab A. 2013." Board of Director's Attributes and Earnings Management: Evidence from Egypt". *Research Journal of*

*Finance and Accounting*, Vol. 4, Iss. 17 available on <https://ssrn.com/abstract=2257224>.

- Stanga K. G., & Kelton, A. S. 2007."Managerial Intent and the Ethics of Earnings Management". *Research on Professional Responsibility and Ethics in Accounting*, Vol. 12, Iss. 1, pp 149-172.
- Subramanyam, K.R., & Wild, J.J. 2009."Financial Statement Analysis". Published by McGraw-Hill/Irwin, Tenth Edition, New York.
- Sun, L. & Rath, S. 2010."Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods". *Global Review of Accounting and Finance*, Vol. 1, Iss. 1, pp. 121-135.
- Sundivik, D., .2017."Tax-Induced Fiscal Year Extension and Earnings Management". *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 18, Iss. 3, pp 356-374.
- Susanto, y., & Pradipta, A. 2016."Corporate Governance and Real Earnings Management", International Journal of Business, Economic and law, Vol. 9, Iss. 1, pp. 17-23.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. 1978."Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards". *Accounting Review*, Vol.53, Iss.1, pp.112-134.
- Xie, B., W. N Davidson. 111, & Dadalt P. J. 2003."Earnings Management and Corporate Governance: The Roles of the Board and the Audit Committee". *Journal of Corporate Finance*, Vol. 9, Iss. 3, pp. 295-316.
- Qi, B., Lin, J. Tian, G. 2017." The Impact of Top Management Team Characteristics on the Choice of Earnings Management Strategies: Evidence from China". *Accounting Horizons*, Vol. 32, Iss. 1, pp. 143-164.

## ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

### Abstract

**Ighunaim, Maha Mohammad, (2019) The Impact of Board of Directors' Characteristics on Earnings Management: Evidence from Jordan, Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.**

**(Supervisor: Dr. Mahmoud Aleqab)**

This study aims to investigate the Impact of board's characteristics on earnings management in the Jordanian public corporation. The study was applied on all non-financial firms listed on the Amman stock exchange during the period 2015-2017. The board of director's characteristics represented by board size, board independence, board meeting, board financial expertise, multiple directorships and board ownership. Furthermore, earnings management was measured by sales manipulations by using Roychowdhury model. The study includes control variables which are firm size, return on assets, financial leverage and audit firm size. To test the hypotheses multiple regression analysis was used by assigning Panel Data in order to measure the effect of variables.

The result of the study shows a significant negative impact on both board independence and board financial expertise of the real earnings management. However, the study finds no impact of other characteristics on real earnings management. Moreover, the study finds a significant negative impact for firm size and real earnings management. The study recommends the following: companies should

abide more to corporate governance rules, in particular focus on the presence of more independent and experienced members.

**Keywords:** Board of Directors' Characteristics, Earnings Management, Real Earnings Management, Amman Stock Exchange